

شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية

تأليف

الدكتور عبد الرؤوف مهدي

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة المنصورة
الحائز على جائزة الجامعة التقديرية في العلوم القانونية
نائب رئيس جامعة المنصورة السابق
المحامي لدى محكمة النقض

٢٠٢٤



شرح

القواعد العامة للإجراءات الجنائية

الدكتور

عبد الرؤوف مهدي

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

الحائز على جائزة الجامعة التقديرية في العلوم القانونية

نائب رئيس جامعة المنصورة السابق

المحامي لدى محكمة النقض

الجزء الأول

طبعة ٢٠٢٤

الناشر

دار الفكر والقانون

٢١ ش السعيد الشرقاوي - حي الجامعة

أمام القرية الأوليمبية - المنصورة

٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٢٦ ش شريف - وسط البلد - القاهرة

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بآية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمات.

اسم الكتاب: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية

تأليف: الدكتور/ عبد الرؤوف مهدي

الطبعة: ٢٠٢٤

رقم الإيداع: ٥٠٢٠

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٩٧٧-٨٦٥٣٢-٢٧-٥

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الباب التمهيدي: التعريف بقانون الإجراءات الجنائية مقدمة عامة.....	٧
١- موضوع قانون الإجراءات الجنائية:.....	٧
٢- قانون الإجراءات الجنائية فرع من القانون العام:.....	١٠
٣- قانون الإجراءات الجنائية والقانون التأديبي:.....	١١
٤- أهمية قانون الإجراءات الجنائية:.....	١٥
٥- قانون الإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان:.....	١٦
٦- التمييز بين قانون الإجراءات وقانون العقوبات:.....	١٨
٧- أهمية التمييز بين قواعد العقوبات وقواعد الإجراءات:.....	٢١
٨- الإجراءات الجنائية في الجرائم المتعلقة بالشبكة الدولية للمعلومات:.....	٢١
٩- التجارة الإلكترونية:.....	٢٣
١٠- الشرعية الإجرائية الجنائية:.....	٢٣
١١- الشرعية الجنائية ومبدأ التبعية التدريجية بين مصادر القانون:.....	٢٨
١٢- الشرعية الإجرائية وعدم جواز التفويض في الإجراءات الجنائية:.....	٢٩
١٣- السلطة التنفيذية مصدر للإجراءات الجنائية في حالة الطوارئ:.....	٣١
١٤- القواعد العامة والقواعد الخاصة للإجراءات الجنائية:.....	٣٢
١٥- مصادر القواعد الإجرائية الجنائية:.....	٣٤

الموضوع	الصفحة
١٦- الرقابة على دستورية القوانين:	٣٨
١٧- قيود الرقابة الدستورية: المصلحة -ولو الأدبية- شرط الدعوى بعدم الدستورية:	٤٠
١٨- رقابة الدستورية ورقابة الإمتناع عن التطبيق:	٤٦
١٩- ثانيًا: التشريع:	٤٧
٢٠- حالة الطوارئ وأثرها على أحكام قانون الإجراءات الجنائية	٦٣
٢١- عدم دستورية نص المادة (١/٣) من قانون الطوارئ:	٦٤
٢٢- محاكم أمن الدولة:	٦٥
٢٣- القانون الدولي العام والجرائم الجنائية:	٦٧
الفصل الأول: نظم الإجراءات الجنائية في العالم	٧٠
٢- (١) نظام الإتهام الفردي أو النظام الأنجلو أمريكي	٧١
أ- الجهة المختصة بتوجيه الإتهام:	٧٢
ب- دور القاضي في الدعوى الجنائية:	٧٢
ت- القواعد الأساسية التي تجرى عليها المحاكمة:	٧٣
٣- (٢) نظام التحقيق أو النظام التنقيبي:	٧٤
أ- الجهة المختصة بتوجيه الإتهام:	٧٤
ب- دور القاضي في الدعوى الجنائية:	٧٥
ج- القواعد الأساسية التي يجري عليها التحقيق والمحاكمة:	٧٥
٤- (٣) النظام المختلط الحديث:	٧٦

الموضوع	الصفحة
أ- الجهة المختصة بتوجيه الإتهام:	٧٦
ب- دور القاضي في الدعوى الجنائية:	٧٧
ج- القواعد الأساسية التي يجري عليها التحقيق والمحاكمة:	٧٧
الفصل الثاني: الأحكام الخاصة بالقواعد الإجرائية:	٧٩
المبحث الأول: سريان القواعد الإجرائية من حيث الزمان:	٨٠
٢- القواعد الخاصة بتشكيل المحاكم والإختصاص:	٨١
٤- القواعد الخاصة بتقادم الدعوى وتقادم العقوبة:	٨٦
٥- القواعد الخاصة بقيود تحريك الدعوى الجنائية:	٩٠
٦- القواعد الخاصة بإجراءات التحقيق الابتدائي والمحاكمة:	٩٢
٧- القواعد الخاصة بالإثبات:	٩٤
٨- القواعد الخاصة بطرق الطعن في الأحكام:	٩٦
٩- تعديلات قوانين الطعن بطريق النقض:	١٠٠
١٠- القواعد الخاصة بتنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية:	١٠٢
١١- هل يطبق القانون الأصلح للمتهم على القواعد الإجرائية:	١٠٤
المبحث الثاني: سريان القواعد الإجرائية من حيث المكان:	١٠٩
١- إقليمية قانون الإجراءات:	١٠٩
١- القيد الوارد من مبدأ قانون علم السفينة:	١١٠
٢- القيد الوارد من مبدأ قانون جنسية الطائرة:	١٢٤

الموضوع	الصفحة
٣- القيد الوارد من حصانات بعض الأشخاص:	١٢٥
١- الحصانة الجزئية:	١٢٥
٢- الحصانة الشاملة	١٢٦
أ- رؤساء الدول الأجنبية:	١٢٦
ب- الحصانات الدبلوماسية	١٢٧
٣- حصانة مقر السفارة	١٣١
٤- حصانة رجال السلك القنصلي	١٣٢
٥- مدي حصانة البعثات الخاصة	١٣٢
٦- حصانة حامل الحقية الدبلوماسية	١٣٣
٧- حصانة موظفي المنظمات الدولية	١٣٣
٨- التنازل عن الحصانة الدبلوماسية	١٣٥
٩- بدء الحصانات ونهايتها	١٣٥
١٠- آثار زوال الحصانة	١٣٦
١١- طبيعة الحصانات	١٣٧
ج- رجال القوات المسلحة الأجنبية الذين يتواجدون في إقليم دولة بترخيص منها:	١٣٨
١٢- القيود الإجرائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الخارج:	١٣٨
أولاً: لا تقام الدعوى العمومية إلا من النيابة العامة:	١٣٩
ثانياً: لا تقام الدعوى العمومية إذا صدر حكم أجنبي نهائي في الواقعة:	١٤٠

الموضوع	الصفحة
أ- حالة الحكم الصادر بالبراءة:	١٤١
ب- حالة الحكم الصادر بالإدانة:	١٤٤
١٣- التعاون الدولي في الإجراءات الجنائية	١٤٦
١٤- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول):	١٤٧
١٥- مصادر أحكام التعاون الدولي	١٤٨
١٦- تسليم المجرمين	١٥٠
١٧- ضوابط تسليم المجرمين	١٥١
(١) الضوابط الموضوعية للتسليم	١٥١
أ- ازدواج التجريم في الدولتين	١٥١
١٨- عدم إنقضاء الدعوى الجنائية أو العقوبة أو سقوطها	١٥٣
١٩- (ب) حظر التسليم في بعض الجرائم	١٥٤
(ج) إختصاص قانون الدولة طالبة التسليم	١٥٨
(د) عدم إختصاص قانون الدولة المطلوب منها التسليم	١٥٩
(٢) الضوابط الشخصية للتسليم: حظر تسليم المواطن	١٦٠
تسليم المواطن للمحكمة الجنائية الدولية:	١٦٢
٢٠- إجراءات طلب التسليم:	١٦٢
٢١- مبدأ خصوصية التسليم	١٦٤
٢٢- تسليم المجرمين طبقاً للإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب	١٦٥

الموضوع	الصفحة
٢٣- الإنابة الدولية القضائية:	١٦٦
٢٤- قواعد الإنابة القضائية طبقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب:	١٦٩
٢٥- نقل المحكوم عليهم المحبوسين لتنفيذ الأحكام الجنائية:	١٧٠
٢٦- سلطة رئيس الجمهورية في تسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم:	١٧٣
٢٧- إجابة المعلومات المطلوبة لدولة أجنبية:	١٧٣
٢٨- التبادل التلقائي للمعلومات:	١٧٤
٢٩- إجراءات طلب التعاون القضائي:	١٧٤
٣٠- آثار الأحكام الجنائية الأجنبية في مصر:	١٧٥
أ- الأثر السلبي للحكم الأجنبي في مصر:	١٧٦
ب- الأثر الإيجابي للحكم الأجنبي في مصر:	١٧٧
٣١- مدى تطبيق القانون الجنائي الأجنبي في مصر:	١٧٨
المبحث الثالث: تفسير القواعد الإجرائية:	١٨١
١- التفسير لغة هو مطلق التبيين:	١٨١
٢- أنواع التفسير:	١٨١
٣- على أنه إذا خرج التفسير التشريعي عن مقاصد التشريع الأصلي:	١٨٤
٤- التفسير القضائي والتفسير العلمي:	١٨٥
٥- والواقع أن هذا النوع الأخير من التفسير:	١٨٥
٦- البحث عن إرادة المشرع:	١٨٦

الموضوع	الصفحة
٧- النص الإجرائي الخاص يقيد النص العام:.....	١٨٨
٨- تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين لائحة أو قرار:.....	١٨٩
٩- إلغاء النص التشريعي الصريح والضمني:.....	١٩٠
١٠- مبدأ عدم التقيد بالتفسير الضيق:.....	١٩٠
الفصل الثالث: استقلال القاعدة الإجرائية في مواجهة قواعد قانون المرافعات	١٩٣
١- القاعدة العامة عدم تطبيق قانون المرافعات أمام المحاكم الجنائية:	١٩٤
٢- عدم إيراد المشرع نصًا مماثلًا في قانون الإجراءات أمر يوجب استبعاد قانون المرافعات:.....	١٩٦
٣- الأحوال الإستثنائية التي يطبق فيها قانون المرافعات أمام المحاكم الجنائية:.....	١٩٨
(١) الإحالة بنص صريح في قانون الإجراءات الجنائية:.....	١٩٨
(٢) وجود نقص في قانون الإجراءات الجنائية:.....	١٩٩
الشرط الأول: الصفة العامة لقواعد المرافعات المراد تطبيقها:.....	٢٠٠
٤- عدم سريان المادة ١١٠ مرافعات علي المحاكم الجنائية:.....	٢٠٣
الشرط الثاني: عدم التعارض مع المبادئ العامة للإجراءات الجنائية:	٢٠٥
الفصل الرابع: بطلان الإجراءات الجنائية.....	٢١٠
١- الإجراءات الجنائية	٢١٠
١. الجزء التأديبي	٢١١
٢. الجزء العقابي	٢١١

الموضوع	الصفحة
٣. الجزء المدني	٢١١
البطلان	٢١٢
٢- يدخل البطلان فيما يسمى بالجزاء الإجرائي	٢١٢
٣- المذاهب المختلفة في تحديد أحوال البطلان:	٢١٢
أ- المذهب الشكلي:	٢١٣
ب- مذهب البطلان التشريعي:	٢١٣
ت- مذهب البطلان الذاتي:	٢١٤
٤- المذهب الذي يأخذ به القانون المصري:	٢١٤
٥- أحوال البطلان:	٢١٥
٦- الإجراء الجوهري الذي يترتب على مخالفته البطلان:	٢١٥
٧- معيار جوهري الإجراء:	٢١٩
٨- أنواع البطلان: المطلق والنسبي:	٢٢١
٩- معيار البطلان المطلق: النظام العام:	٢٢٣
١٠- البطلان النسبي:	٢٢٨
١١- سقوط الحق في التمسك بالبطلان النسبي:	٢٢٩
١٢- آثار البطلان:	٢٣٠
١٣- الأعمال الإجرائية محكمة بمقدماتها لا بتتائجها:	٢٣٤
١٤- إعادة الإجراء الباطل:	٢٣٥
١٥- تصحيح الإجراء الباطل:	٢٣٥

الصفحة	الموضوع
٢٣٧	١٦- تحول الإجراء الباطل:
٢٣٧	١٧- الإنعدام:
٢٤١	١٨- عدم القبول:
٢٤٢	١٩- السقوط:
٢٤٤	٢٠- تصحيح الأخطاء المادية:
٢٤٩	القسم الأول: الإجراءات السابقة على المحاكمة الجنائية
٢٥١	الدعوى الناشئة عن الجريمة
٢٥١	١- الدعوى الجنائية أو العمومية:
٢٥١	٢- تحريك الدعوى ورفع الدعوى:
٢٥٣	٣- الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة:
٢٥٣	٤- التمييز بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية:
٢٥٤	٥- تحديد مفهوم المتهم:
٢٥٨	الأهلية الإجرائية للمتهم:
٢٥٩	٦- الشخص المعنوي كمتهم في الجريمة:
٢٦٢	٧- موقف التشريع المقارن من مسؤولية الشخص المعنوي جنائياً:
٢٦٣	٨- مسؤولية الشخص المعنوي في التشريع المصري:
٢٦٥	٩- كيفية إتهام الشخص المعنوي ومحاكمته
٢٦٨	١٠- المدافع عن المتهم:

الموضوع	الصفحة
١١- حق الدفاع وممارسة هذا الحق:	٢٦٩
١٢- حضور محام في مرحلة التحقيق الابتدائي:	٢٧٠
١٣- حضور محام أثناء مرحلة المحاكمة	٢٧١
١٤- حقوق المجني عليه في الجريمة:	٢٧١
١. حق حضور إجراءات التحقيق الابتدائي والإطلاع على الأوراق:	٢٧٢
٢. الحق في الاستعانة بمحام:	٢٧٢
٣. حق أخذ صور من أوراق التحقيق	٢٧٢
٤. حق المجني عليه في إخطار قاضي التحقيق له قبل التصرف في الأوراق:	٢٧٣
٥. حق المجني عليه في رفع دعوى أمام المحكمة المختصة بمسائل الأحوال الشخصية:	٢٧٣
٦. حق إستجواب شهود الإثبات:	٢٧٣
٧. حق المجني عليه في سماع شهود النفي وشهود غيرهم:	٢٧٤
٨. حق المجني عليه في أن يتكلم:	٢٧٤
٩. إلزام المجني عليه بتعيين محل إقامة في البلدة الكائن بها مركز المحكمة:	٢٧٥
١٥- النيابة العامة طرف في الدعوى الجنائية:	٢٧٥
١٦- مرحلتا الدعوى الجنائية:	٢٧٦
١٧- تقسيم:	٢٧٧

الموضوع	الصفحة
الباب الأول: إجراءات جمع الاستدلالات	٢٨١
١- الطبيعة القانونية لإجراءات جمع الاستدلال	٢٨١
٢- الأساس القانوني لإجراءات جمع الاستدلالات	٢٨١
٣- أهمية إجراءات جمع الاستدلالات:	٢٨٣
الفصل الأول: التعريف بالضبطية القضائية	٢٨٥
١- الضبطية الإدارية	٢٨٥
٢- الضبطية القضائية	٢٨٦
٣- الضبطية الإدارية والإستيقاف	٢٨٧
٤- مأمورو الضبط القضائي	٢٩٢
٥- تحويل صفة الضبطية القضائية بقرار	٢٩٢
(أولاً) مأمورو الضبط القضائي ذوو الإختصاص النوعي الشامل:	٢٩٣
١- مأمورو الضبط القضائي ذوو الإختصاص النوعي الشامل والمحدد مكاناً:	٢٩٣
٢- مأمورو الضبط القضائي ذوو الإختصاص النوعي والمكاني الشامل:	٢٩٥
(ثانياً) مأموري الضبط القضائي ذوو الإختصاص النوعي المحدد:	٢٩٦
أ- العاملون في إدارة مكافحة المخدرات	٢٩٧
ب- أعضاء هيئة الرقابة الإدارية	٢٩٧
٦- الإختصاص النوعي المحدد لا يعطل الإختصاص الشامل لمأمور الضبط	
القضائي:	٣٠٠

الموضوع	الصفحة
٧- أهمية تحديد رجال الضبط القضائي علي سبيل الحصر:	٣٠٠
٨- مرءوسو رجال الضبط القضائي:	٣٠١
٩- إختصاص مأمور الضبط في غير أوقات العمل الرسمية:	٣٠٢
١٠- ضمانات مأموري الضبط القضائي:	٣٠٣
١١- الإختصاص المكاني لمأموري الضبط القضائي:	٣٠٣
١٢- إمتداد الإختصاص والضرورة الإجرائية:	٣٠٦
١٣- إختصاص مأمور الضبط القضائي من النظام العام:	٣٠٨
١٤- مسئولية مأمور الضبط القضائي:	٣٠٩
١٥- الإشراف على عمل مأموري الضبط القضائي:	٣١١
الفصل الثاني: سلطات وواجبات مأموري الضبط القضائي	٣١٢
المبحث الأول: سلطات مأموري الضبط القضائي	٣١٣
١- (أولاً) سؤال المتهم والشهود:	٣١٣
٢- (ثانياً) ندب الخبراء:	٣١٥
٣- (ثالثاً) إتخاذ الإجراءات التحفظية ضد الأشخاص:	٣١٧
٤- عدم دستورية المادة ٣٥ إجراءات جنائية:	٣١٩
٥- (رابعاً) دخول الأماكن الخاصة في أحوال محددة:	٣٢٠
المبحث الثاني: واجبات مأموري الضبط القضائي	٣٢١
١- (أولاً): تلقي البلاغات والشكاوي:	٣٢١

الموضوع	الصفحة
٢- إخطار النيابة العامة بالبلاغات والشكاوي:	٣٢٤
٣- إحالة البلاغ من النيابة إلى الشرطة:	٣٢٥
٤- (ثانيًا) البحث عن الجرائم:	٣٢٦
٥- دخول المحال العامة:	٣٢٧
٦- البحث في السيارات العامة والسيارات الأجرة	٣٢٩
٧- حكم البحث في السيارات الخاصة:	٣٣٠
٨- (ثالثًا) إجراء التحريات وجمع الإيضاحات:	٣٣١
٩- استمرار التحريات أثناء التحقيق والمحاكمة:	٣٣٣
١٠- أثر عدم إفصاح مجري التحريات عن مصدرها	٣٣٥
١١- الرقابة القضائية على الإستدلالات:	٣٣٦
١٢- تحرير مأمور الضبط القضائي محضرًا بإستدلالاته:	٣٣٨
١٣- عدم التوقيع علي محضر جمع الإستدلالات:	٣٤٠
١٤- حقوق الدفاع أثناء جمع الإستدلالات:	٣٤٠
١٥- مشروعية أعمال الإستدلالات:	٣٤١
١٦- عدم جواز تحريض مأموري الضبط علي إرتكاب الجرائم:	٣٤١
١٧- تصوير المتهم:	٣٤٢
١٨- عدم كشف سرية حسابات البنوك:	٣٤٣
١٩- جواز الإدعاء المدني في مرحلة جمع الإستدلالات	٣٤٤

الموضوع	الصفحة
---------	--------

المبحث الثالث: التصرف في محاضر الإستدلال	٣٤٦
١- قدمنا أن مأمور الضبط القضائي يخطر النياية بالبلاغات التي ترد إليه	٣٤٦
٢- (أولاً) أمر الحفظ:	٣٤٦
٣- خصائص أمر الحفظ	٣٤٧
٤- أسباب أمر الحفظ	٣٤٨
٥- (ثانياً) تحريك الدعوى الجنائية	٣٥١
٦- الصفة في رفع الدعوى من النظام العام:	٣٥٢
٧- توجيه التهمة في الجلسة	٣٥٣
الفصل الثالث: السلطات الإستثنائية لمأمور الضبط القضائي التلبس بالجريمة	٣٥٦
١- منح المشرع لمأمور الضبط القضائي	٣٥٦
٢- أهمية التلبس بالجريمة	٣٥٧
المبحث الأول: أحوال التلبس بالجريمة	٣٥٩
٢- التلبس بالجريمة وليس بفاعلها	٣٥٩
٣- أحوال التلبس بالجريمة	٣٦٠
٤- التوسع في معنى مشاهدة الجريمة	٣٦٢
المبحث الثاني: شروط صحة التلبس	٣٦٩
أولاً: مشاهدة مأمور الضبط القضائي حالة التلبس بنفسه	٣٦٩
ثانياً: مشاهدة حالة التلبس بطريق مشروع	٣٧١

- ١- عدم جواز خلق حالة التلبس: ٣٧٣
- ٢- التلبس نتيجة الدخول المشروع للمكان ٣٧٧
- ٣- التعسف في تنفيذ التفتيش وحالة التلبس ٣٧٨
- ٤- التلبس نتيجة أداء مأمور الضبط القضائي واجبه ٣٧٩
- ٥- التلبس نتيجة الإستيقاف ٣٨٠
- ٦- التلبس نتيجة دخول المحال العامة ٣٨١
- ٧- التلبس نتيجة الرضا بالتفتيش ٣٨١
- المبحث الثالث: سلطات مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس ٣٨٣
- ١- وسع المشرع من سلطات مأمور الضبط القضائي ٣٨٣
- ٢- قصر السلطات الاستثنائية على الجريمة المتلبس بها ٣٨٣
- ٣- أولاً: إجراءات الإستدلال ٣٨٤
- ٤- التعرض المادي للأشخاص ٣٩٠
- ٦- ثانياً: إجراءات التحقيق: ٣٩٣
- ٧- (١) القبض على المتهم الحاضر: ٣٩٣
- ٨- (٢) الأمر بضبط المتهم الغائب وإحضاره ٣٩٦
- ٩- ضرورة أن يكون القبض تالياً للتلبس ٣٩٧
- ١٠- واجبات مأمور الضبط القضائي في حالة القبض على المتهم ٣٩٨
- ١١- مدة القبض على المتهم ٣٩٩

الموضوع	الصفحة
١٢- (٣) تفتيش شخص المتهم تفتيشاً قضائياً:	٤٠٠
١٣- التفتيش الوقائي	٤٠١
١٤- حالة التلبس لا تميز تفتيش المنازل	٤٠٢
١٥- حالة التلبس لا تميز غير القبض على الشخص وتفتيشه	٤٠٣
١٦- حالات التلبس وجرائم الشكوى	٤٠٤
الباب الثاني: التحقيق الابتدائي	٤٠٩
١- ماهية التحقيق الابتدائي	٤٠٩
٢- الطبيعة القضائية لإجراءات التحقيق الابتدائي	٤١٠
٣- وجوب التحقيق في الجنايات	٤١٠
الفصل الأول: ضمانات التحقيق الابتدائي	٤١٤
المبحث الأول: حياد التحقيق	٤١٥
١- أول ضمانات تكفل الوصول إلى الحقيقة	٤١٥
٢- الفصل بين سلطة التحقيق وسلطة الإتهام	٤١٦
٣- إجراءات ندب قاضٍ للتحقيق	٤١٨
٤- إختصاص قاضي التحقيق	٤١٩
٥- الإشراف علي عمل قاضي التحقيق	٤٢٠
٦- عدم جواز إلغاء ندب قاضي التحقيق	٤٢١
٧- لا يجوز ندب أكثر من قاضٍ واحد للتحقيق	٤٢٢

الموضوع	الصفحة
٨- النيابة العامة في جهة التحقيق الأصلية في القانون المصري	٤٢٤
٩- تقيد قاضي التحقيق بعينية الدعوي دون شخصيتها	٤٢٥
١٠- تصرف قاضي التحقيق في الأوراق	٤٢٦
١١- ندب قاض بمحكمة الاستئناف للتحقيق	٤٢٨
١٢- نقد نظام اختيار قاضي التحقيق	٤٣٠
١٣- جواز رد قاضي التحقيق	٤٣٠
١٤- الهيئات الخاصة بتحقيق جرائم الكسب غير المشروع	٤٣٢
١٥- إختصاصات هيئات الكسب غير المشروع	٤٣٣
١٦- مظاهر أخذ المشرع بحياد التحقيق	٤٣٤
المبحث الثاني: حق الخصوم في الحضور	٤٣٦
١- من الضمانات التي قررها المشرع للتحقيق الابتدائي	٤٣٦
٢- حق المتهم في الحصول علي صورة من أوراق التحقيق	٤٣٧
٣- واجب المحقق في الثبت من شخصية المتهم	٤٣٨
٤- إجراء التحقيق في غيبة الخصوم	٤٣٩
٥- حق المتهم في حضور محام معه أثناء التحقيق	٤٤٢
٦- حق الوكلاء في الحضور مع الخصوم	٤٤٥
٧- مكان إجراء التحقيق	٤٤٦

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: سرية التحقيق الابتدائي	٤٤٨
١- السرية على الجمهور	٤٤٨
٢- الصحافة ونشر إجراءات التحقيق الابتدائي	٤٥٠
٣- التعويض عن نشر إجراءات التحقيق الابتدائي	٤٥٢
المبحث الرابع: تدوين التحقيق الابتدائي	٤٥٣
١- وجوب الكتابة	٤٥٣
٢- وجوب إستعانة المحقق بكاتب مختص	٤٥٣
الفصل الثاني: السلطات القائمة على التحقيق «النيابة العامة»	٤٥٧
١- إختصاص النيابة العامة بالتحقيق	٤٥٨
٢- الطبيعة القضائية للنيابة العامة	٤٥٩
٣- النيابة العامة طرف في الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية	٤٦٠
المبحث الأول: تنظيم النيابة العامة	٤٦١
١- تتكون النيابة العامة	٤٦١
٢- نيابة النقض الجنائي	٤٦١
٣- تشكيل النيابة العامة	٤٦٢
٤- نظرية الضرورة الإجرائية وإختصاصات أعضاء النيابة العامة	٤٦٥
٥- تعيين أعضاء النيابة العامة	٤٦٦
٦- نقل وندب أعضاء النيابة	٤٦٨

الموضوع	الصفحة
٧- تأديب أعضاء النيابة العامة	٤٧٠
٨- حصانة أعضاء النيابة العامة	٤٧١
المبحث الثاني: خصائص النيابة العامة	٤٧٢
١- إستقلال النيابة العامة	٤٧٢
٢- التبعية التدريجية لأعضاء النيابة	٤٧٣
٣- سلطة وزير العدل بالنسبة للنيابة العامة	٤٧٣
٤- إشراف النائب العام على أعضاء النيابة	٤٧٤
٥- إشراف باقي أعضاء النيابة على من يليهم في الدرجة	٤٧٨
٦- حرية النيابة في الجلسة	٤٧٩
٧- عدم تجزئة النيابة	٤٨٠
٨- عدم مسئولية النيابة العامة	٤٨١
٩- مخاصمة أعضاء النيابة العامة	٤٨١
١٠- عدم جواز رد أعضاء النيابة العامة	٤٨٢
المبحث الثالث: إختصاصات النيابة العامة	٤٨٥
المطلب الأول: إختصاصات هيئة النيابة العامة	٤٨٥
١- أولاً- الإختصاص الأصلي: رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها	٤٨٥
٢- مدى إلتزام النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية	٤٨٨
٣- موقف التشريع المصري من هذه المسألة	٤٩٠

الموضوع	الصفحة
٤- إختصاص النيابة العامة في عرض قضايا الإعدام على محكمة التقض:	٤٩٢
٥- ما لا تملكه النيابة العامة في الدعوى الجنائية:	٤٩٣
ثانيًا- إختصاص النيابة العامة في إصدار الأمر الجنائي:	٤٩٥
٦- تنص المادة ٣٢٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة:	٤٩٥
ثالثًا- إختصاص النيابة في منازعات الحياة:	٤٩٦
٧- تثور في العمل مشاكل عديدة بشأن حياة الأفراد للعقارات، خاصة المساكن:	٤٩٦
٨- الوضع بعد صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢:	٤٩٦
٩- التظلم من قرار النيابة:	٤٩٩
١٠- (رابعاً) إختصاصات النيابة في الدعاوى المدنية:	٥٠٠
١١- (خامساً) إختصاص النيابة في إدارة نقود المحاكم:	٥٠١
١٢- (سادساً) إختصاص النيابة العامة في رعاية مصالح عديمي الأهلية والغائبين:	٥٠٢
المطلب الثاني: إختصاصات أعضاء النيابة العامة:	٥٠٢
١- إختصاصات النائب العام:	٥٠٢
٢- توكيل النائب العام لأحد مرعوسيه في أحد إختصاصاته الذاتية:	٥٠٦
٣- للمحامي العام أمام محكمة الإستئناف الإختصاصات الذاتية للنائب العام:	٥٠٨
٤- إختصاص أعضاء المكتب الفني للنائب العام:	٥٠٩
٥- إختصاصات النائب العام المساعد:	٥١١
٦- إختصاصات النائب العام والنائب العام المساعد والمحامي العام الأول:	٥١١

الموضوع	الصفحة
٧- إختصاصات النائب العام والمحامي العام	٥١٢
٨- إختصاصات النائب العام والمحامي العام ورئيس النيابة	٥١٣
٩- إختصاصات المحامي العام الأول والمحامي العام	٥١٥
١٠- عدم إختصاص المحامي العام الأول بإصدار تقرير الإتهام في مواد الجنايات	٥١٧
١١- إختصاصات رئيس النيابة	٥٢٢
١٢- إختصاصات وكلاء ومساعدى النيابة	٥٢٣
١٣- إختصاصات معاونى النيابة	٥٢٤
١٤- أثر وجود نيابات متخصصة على إختصاصات أعضاء النيابة	٥٢٥
١٥- إلغاء بعض النيابة المتخصصة	٥٢٦
الفصل الثالث: إجراءات التحقيق الابتدائي	٥٢٩
١- تمهيد:	٥٢٩
المبحث الأول: الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم	٥٢٩
١- تمهيد:	٥٣٠
٢- حصانات بعض الأشخاص	٥٣٠
المطلب الأول: الأمر بحضور المتهم والأمر بالقبض عليه وإحضاره	٥٣١
١- الأمر بحضور المتهم	٥٣١
٢- الأمر بالقبض على المتهم	٥٣٢
٣- ضرورة صدور أمر قضائي بالقبض	٥٣٥

الموضوع	الصفحة
٤- حكم جرائم الإرهاب	٥٣٧
٥- حالات القبض على المتهم	٥٣٨
٦- ضمانات القبض على الصحفي	٥٤٠
٧- مدة القبض	٥٤٠
٨- بيانات أمر القبض ومدة صلاحية تنفيذه	٥٤١
٩- القبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجري التحقيق فيها	٥٤٢
١٠- حق المقبوض عليه العلم بأسباب القبض عليه والاتصال بمن يشاء	٥٤٢
١١- مكان تنفيذ أمر القبض	٥٤٣
١٢- الدفع ببطلان القبض من النظام العام	٥٤٤
١٣- أثر بطلان القبض	٥٤٥
المطلب الثاني: الحبس الاحتياطي	٥٤٦
١- مفهوم الحبس الاحتياطي	٥٤٧
٢- الضمانات الدستورية للحبس الاحتياطي	٥٤٧
٣- شروط الحبس الاحتياطي	٥٤٨
٤. تسبيب الأمر بالحبس الاحتياطي	٥٥٢
٤- الحبس الاحتياطي في جنايات أمن الدولة والمفرقات والأموال العامة	٥٦٤
٥- الحبس الاحتياطي في جرائم الرشوة	٥٦٦
٦- التوسع في سلطة النيابة العامة في جرائم الإرهاب	٥٦٦

الموضوع	الصفحة
٧- الحد الأقصى لمدد الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي	٥٦٧
٨- الحد الأقصى للحبس الاحتياطي في جميع مراحل الدعوي	٥٦٧
٩- بدائل الحبس الاحتياطي	٥٦٩
١٠- المدعي المدني والمجني عليه والحبس الاحتياطي	٥٧٢
١١- الحبس الاحتياطي طبقاً لقانون الطوارئ	٥٧٢
١٢- الحبس المطلق	٥٧٣
١٣- نظام التظلم من الحبس طبقاً لقانون الطوارئ	٥٧٤
١٤- نقد الحبس المطلق	٥٧٥
١٥- الحبس الاحتياطي في جرائم الكسب غير المشروع	٥٧٦
١٦- تنظيم التظلم أمام القضاء من أوامر الحبس الاحتياطي	٥٧٦
١٧- إستئناف النيابة للأمر بالإفراج عن المتهم	٥٧٩
١٨- إستئناف المتهم للأمر الصادر بحبسه إحتياطياً	٥٨٠
١٩- الجهة المختصة بنظر الإستئناف	٥٨١
٢٠- إختصاص محكمة الجنايات بنظر إستئناف أوامر الحبس	٥٨٢
٢١- إستئناف أوامر الحبس الاحتياطي وإمتدادها وأوامر الإفراج الصادرة من القاضي الجزئي ومحكمة الجنح المستأنفة:	٥٨٤
٢٢- عدم جواز الطعن في أوامر غرفة المشورة بالفصل في إستئناف أوامر الحبس	٥٨٤
٢٣- الفصل في الطعن خلال مدة معينة	٥٨٥

الموضوع	الصفحة
٢٤- سلطة المحكمة في نظر الطعن بالإستئناف	٥٨٥
٢٥- إقتصار الطعن علي أوامر الحبس في مرحلة التحقيق الإبتدائي:	٥٨٦
٢٦- بطلان الحبس الإحتياطي وأثره	٥٨٦
٢٧- سقوط أمر الحبس الإحتياطي	٥٨٧
٢٨- معاملة المحبوس إحتياطياً داخل السجن	٥٨٨
٢٩- حظر إتصال رجال السلطة بالمحبوس إحتياطياً	٥٨٩
٣٠- حق المدافع في الإتصال بالمتهم المحبوس	٥٩٠
٣١- الإفراج المؤقت عن المحبوس إحتياطياً	٥٩١
٣٢- سلطة محكمة الجنح المستأنفة في الإفراج	٥٩٣
٣٣- الإفراج بضمان أو بغير ضمان	٥٩٣
٣٤- تعيين محل المتهم في الجهة الكائن بها مركز المحكمة	٥٩٣
٣٥- ضمانات الإفراج المؤقت	٥٩٤
٣٦- إلغاء أمر الإفراج وإعادة حبس المتهم	٥٩٦
٣٧- مدة الحبس الجديد	٥٩٨
٣٨- سلطة الحبس والإفراج بعد إحالة المتهم للمحكمة	٥٩٨
٣٩- الإفراج الوجوبي عن المتهم	٥٩٩
٤٠- صدور الأمر بالإفراج الوجوبي	٦٠٣
٤١- عدم جواز إعادة حبس المتهم بعد الإفراج الوجوبي عنه	٦٠٤

الموضوع	الصفحة
٤٢- تحول الحبس الاحتياطي إلى حبس تنفيذي: خصم مدة الحبس الاحتياطي	٦٠٥
٤٣- تحول الحبس الاحتياطي إلى حبس تنفيذي لجريمة أخرى	٦٠٦
٤٤- خضوع فترة القبض والإعتقال لقواعد الحبس الاحتياطي من حيث خصمها	
من العقوبة المحكوم بها	٦٠٨
٤٥- تحول الحبس التنفيذي إلى حبس احتياطي	٦٠٩
٤٦- الإفراج عن المتهم بعد نقض الحكم	٦١٠
٤٧- التعويض عن الحبس الاحتياطي التعسفي	٦١٢
٤٨- التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١٤ تقرر مبدأ التعويض عن الحبس الاحتياطي	٦١٥
٤٩- سلطة الأمر بالمنع من السفر وتأقيته	٦١٥
٥٠- تأقيت مدة المنع من السفر	٦٢٠
٥١- سلطة المدعي العام العسكري في المنع من السفر	٦٢١
٥٢- منح الهيئات الخاصة بتحقيق جرائم الكسب غير المشروع سلطة للمنع من السفر	٦٢١
المطلب الثالث: التدابير التحفظية على أموال المتهم	٦٢٣
١- الصياغة الحالية للمادة ٢٠٨ مكرراً (أ)	٦٢٣
٢- العلة من قرار التحفظ على أموال المتهم أو إدارتها	٦٢٤
٣- النطاق الذي يسري عليه الحكم بالتدابير التحفظية	٦٢٤
٤- سلطة إصدار الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة	٦٢٦
٥- المشرع يدعو المحاكم إلى التشدد في الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة	٦٢٧

- ٦- ضرورة سؤال المتهم في التحقيقات لقبول طلب منعه من التصرف ٦٢٧
- ٧- السلطة الإستثنائية المؤقتة للنائب العام ٦٢٩
- ٨- حدود سلطة المحكمة في المنع من التصرف أو الإدارة ٦٣٠
- ٩- منع الزوجة والأولاد القصر من التصرف أو الإدارة ٦٣٢
- ١٠- عدم جواز الحكم بمنع التصرف في أموال الشركات المساهمة ٦٣٤
- ١١- وجوب أن يشمل حكم المنع من الإدارة تعيين مدير الأموال ٦٣٤
- ١٢- بيانات الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة ٦٣٥
- ١٣- إنتهاء المنع من التصرف أو الإدارة ٦٣٥
- ١٤- إنهاء المنع من التصرف أو الإدارة من المحكمة التي تنظر الدعوي ٦٣٦
- ١٥- بيان ما يتبع بشأن التدابير التحفظية في الأمر الصادر بالتصرف في الدعوي
- الجنائية أو الحكم الصادر فيها ٦٣٦
- ١٦- إنتهاء المنع من التصرف أو الإدارة بقوة القانون ٦٣٧
- ١٧- التظلم من حكم المنع من التصرف أو الإدارة ٦٣٨
- ١٨- الفصل في طلب المنع يحول دون نظر الموضوع ٦٤٠
- ١٩- حجية الحكم برفض المنع من التصرف ٦٤١
- ٢٠- الحكم رغم وفاة المتهم ٦٤١
- ٢١- أحكام التدابير التحفظية علي الأموال في جريمة الكسب غير المشروع ٦٤٣
- ٢٢- التظلم من حكم المنع من التصرف في جريمة الكسب غير المشروع ٦٤٤

- ٢٣- تكليف الغير بعدم التصرف فيما لديه المتهم أو أي شخص من المذكورين في المادة ١٨ من هذا القانون ٦٤٤
- ٢٤- التأشير علي هامش تسجيلات الحقوق العينية بمضمون طلبات الهيئة أو بمضمون الدعوي ٦٤٥
- ٢٥- جواز العدول عن الأمر بالمنع من التصرف أو التعديل فيه ٦٤٥
- المبحث الثاني: إجراءات جمع الأدلة** ٦٤٦
- ١- إجراءات جمع الأدلة ٦٤٦
- ٢- عدم جواز جمع الأدلة خارج إقليم الدولة ٦٤٦
- المطلب الأول: الانتقال والمعاينة** ٦٤٧
- ١- نصت المادة ٩٠ ٦٤٧
- ٢- الانتقال لتمثيل إرتكاب الجريمة ٦٤٩
- المطلب الثاني: الشهادة** ٦٥٠
- ١- مفهوم الشهادة ٦٥٠
- ٢- أنواع الشهود ٦٥٢
- ٣- عدم الصلاحية لأداء الشهادة ٦٥٣
- ٤- الترخيص بالإمتناع عن الشهادة ٦٥٥
- ٥- جريمة إمتناع الشاهد عن أداء الشهادة ٦٥٧
- ٦- السلطة التقديرية للمحقق في سماع الشهود ٦٥٨

- ٧- قيود السلطة التقديرية للمحقق ٦٥٨
- ٨- كيفية إستدعاء الشهود للحضور أمام المحقق ٦٥٩
- ٩- كيفية سماع الشهود ٦٦٠
- ١٠- حلف الشاهد اليمين ٦٦١
- ١١- الشهادة كإجراء إستدلال ٦٦٣
- ١٢- أهلية الشاهد في إبداء شهادته ٦٦٤
- ١٣- وجوب أن يكون الشاهد مميزًا ٦٦٥
- ١٤- سماع شهادة الأمم الأبكم والضرير ٦٦٦
- ١٥- عدم جواز رد الشاهد ٦٦٦
- المطلب الثالث: ندب الخبراء ٦٦٨
- ١- فن الخبرة ٦٦٨
- ٢- شروط الخبر ٦٧٠
- ٣- كيفية أداء الخبر مهمته ٦٧٢
- ٤- حضور المحقق عمل الخبر ٦٧٥
- ٥- حق المتهم في الإستعانة بخبير أستشاري ٦٧٦
- ٦- رد الخبر المنتدب من المحقق ٦٧٧
- المطلب الرابع: التفتيش القضائي ٦٧٨
- ١- تعريف التفتيش ٦٧٨

الموضوع	الصفحة
٢- أهمية التفتيش	٦٧٨
٣- شروط الأمر بالتفتيش	٦٨٠
٤- الشروط الشكلية لأمر التفتيش	٦٨٠
٥- الشروط الموضوعية لأمر التفتيش	٦٩٥
٦- بطلان الإذن بتفتيش من يتواجد مع المتهم	٧٠٤
٧- التفرقة بين شروط الأمر بالتفتيش وشروط تنفيذه	٧٠٦
٨- محل التفتيش	٧٠٧
٩- (أولاً) تفتيش الأماكن الخاصة	٧٠٨
١٠- المقصود بالمنازل	٧١٠
١١- التسوية بين تفتيش المنازل ودخولها	٧١٤
١٢- تفتيش الأماكن الخاصة غير المنازل وضبط ما بها	٧١٥
١٣- تفتيش مكتب المحامي ومقر عمل الصحفي أو الإعلامي	٧١٦
١٤- معنى تفتيش الأماكن الخاصة	٧١٧
١٥- حصانة مقار البعثات الدبلوماسية	٧١٧
١٦- تفتيش منازل أصحاب الحصانات الشخصية	٧١٨
١٧- تفتيش منزل من يقيم مع صاحب الحصانة	٧١٩
١٨- ضبط الأشياء	٧٢٠
١٩- (ثانياً) تفتيش الأشخاص	٧٢١

الموضوع	الصفحة
٢٠- ما يأخذ حكم تفتيش الأشخاص	٧٢٣
٢١- تفتيش السيارات المعدة للإيجار	٧٢٥
٢٢- التفتيش بغير إذن من سلطة التحقيق	٧٢٥
٢٣- التفتيش الوقائي	٧٢٨
٢٤- تفتيش المطارات والموانئ	٧٣٥
٢٥- (٤) تفتيش رجال الجمارك قبل تقديم الطلب	٧٣٦
٢٦- التفتيش في غير هذه الحالات	٧٤٤
٢٧- بطلان التفتيش	٧٤٥
المطلب الخامس: مراقبة المحادثات وتسجيلها وضبط الخطابات والرسائل	٧٥٥
١- النصوص	٧٥٥
٢- شروط الضبط والمراقبة والسلطة المختصة بها	٧٥٧
٣- عدم جواز إمتداد الإذن بالمراقبة والتسجيل إلى شخص غير من صدر بشأنه الإذن:	٧٦١
٤- عدم ولاية الرقابة الإدارية لتسجيل أحاديث أعضاء السلطات القضائية والتشريعية	٧٦٢
٥- إستثناء جرائم أمن الدولة وجرائم الإرهاب	٧٦٣
٦- عدم جواز إصدار الإذن من رئيس المحكمة الابتدائية	٧٦٤
٧- حدود سلطة القاضي الجزئي	٧٦٥

الصفحة	الموضوع
٧٦٧	٨- مدى حماية تسجيل الأحاديث الشخصية
٧٦٨	٩- عدم مشروعية تسجيل اللقاء بالصورة
٧٧١	١٠- إستثناءات تتعلق بإحترام حق الدفاع
٧٧١	١١- سلطة الإطلاع على المضبوطات والتسجيلات
٧٧٣	١٢- الدفع ببطالان التسجيلات
٧٧٣	١٣- مراقبة المحادثات التليفونية بإذن رئيس المحكمة الابتدائية لجرائم خاصة
٧٧٤	١٤- مشروعية تسجيل المحادثات التليفونية لصاحب الجهاز
٧٧٥	المطلب السادس: الإستجواب والمواجهة
٧٧٥	١- مفهوم الإستجواب
٧٧٦	٢- مفهوم المواجهة وعلاقتها بالإستجواب وعرض المتهم
٧٧٧	٣- ضمانات الإستجواب والمواجهة
٧٨٠	٤- إستثناء حالة الضرورة
٧٨١	٥- إجراء التحقيق بمقر النيابة العامة
٧٨٢	٦- (ثانيًا) كفالة حق المتهم في أن يدلي بأقواله في حرية
٧٨٩	٧- (ثالثًا) كفالة حقوق الدفاع
٧٩٢	٨- دور المحامي في الإستجواب
٧٩٣	٩- إستثناء أحوال التلبس بالجريمة والسرعة
٧٩٣	١٠- تقدير أتعاب للمحامي المنتدب

- الفصل الرابع: النذب للتحقيق ٨٠٠
- ١- مفهوم النذب للتحقيق ٨٠٠
- ٢- طبيعة أمر النذب للتحقيق ٨٠١
- ٣- شروط النذب للتحقيق ٨٠٢
- ٤- تنفيذ أمر النذب ٨١٢
- الفصل الخامس: التصرف في التحقيق الابتدائي ٨٢٦
- ١- بعد أن تنتهي سلطة التحقيق من إجراء تحقيقاتها في الجنايات أو الجنح ٨٢٦
- ٢- إقفال التحقيق ٨٢٦
- ٣- التصرف في الأشياء المضبوطة: ٨٢٨
- ٤- إلى من ترد الأشياء: ٨٢٨
- ٥- جهة إصدار الأمر: ٨٢٨
- ٦- لا يجوز الأمر بالرد عند المنازعة: ٨٢٩
- المبحث الأول: الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ٨٣٠
- ١- التعريف بالأمر بألا وجه ٨٣٠
- ٢- صدوره بعد تحقيق: ٨٣١
- ٣- شروط الأمر بألا وجه ٨٣٣
- ٤- الأسباب القانونية والأسباب الموضوعية للأمر بألا وجه ٨٣٨
- ٥- الأمر بألا وجه لعدم أهمية الواقعة ٨٣٩

الموضوع	الصفحة
٦- قاضي التحقيق وإصدار الأمر بألا وجه لعدم الأهمية.....	٨٤١
٧- حجية الأمر بألا وجه.....	٨٤١
٨- الأساس القانوني للحجية.....	٨٤٤
٩- شروط الحجية.....	٨٤٥
١٠- حجية الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى تشمل كافة أوصاف الفعل.....	٨٤٥
١١- طلب ضم أصل الأمر بأن لا وجه.....	٨٤٨
١٢- لا حجية للأمر بأن لا وجه أمام القضاء المدني.....	٨٤٩
١٣- إلغاء الأمر بألا وجه.....	٨٥٠
١٤- سلطة غرفة المشورة.....	٨٥٩
١٥- المحكمة تصدر قرارًا عند الفصل في الطعن ولا تصدر حكمًا قابلاً للطعن فيه.....	٨٦١
١٦- مقارنة بين أمر الحفظ والأمر بأن لا وجه.....	٨٦٢
المبحث الثاني: رفع الدعوى إلى المحكمة.....	٨٧٠
١- سلطة الإحالة: النيابة العامة.....	٨٧٠
٢- كيفية رفع الدعوى في الجناح والمخالفات.....	٨٧١
٣- إحالة بعض الجناح إلى محكمة الجنايات.....	٨٧٣
٤- عدم جواز رفع الدعوى في المخالفات وبعض الجناح.....	٨٧٣
٥- بيانات ورقة التكليف بالحضور.....	٨٧٤
٦- إعلان المتهم لشخصه أو في محل إقامته.....	٨٧٦

- ٧- ميعاد الحضور ٨٧٨
- ٨- حالات وشروط تسليم صورة الإعلان للنيابة ٨٧٩
- ٩- رفع الدعوى بالنسبة للموظفين العموميين ٨٨١
- ١٠- سلطة قاضي التحقيق في الإحالة ٨٨٢
- ١١- جزاء مخالفة إجراءات رفع الدعوى ٨٨٣
- ١٢- حالة حضور المتهم الجلسة رغم بطلان الإعلان ٨٨٥
- ١٣- أما البيانات المتعلقة بمصلحة الخصوم ٨٨٥
- ١٤- وجوب إعادة الإعلان في حالات معينة ٨٨٧
- ١٥- إحالة الدعوى في الجنايات ٨٨٧
- ١٦- إحالة الجرائم المرتبطة ٨٨٩
- ١٧- الإحالة من قاضي التحقيق إستثناء ٨٩٠
- ١٨- كفاية الأدلة للإتهام ٨٩١
- ١٩- إعلان أمر الإحالة إلى المتهم ٨٩٢
- ٢٠- إرسال ملف الدعوى إلى قلم كتاب محكمة الإستئناف ٨٩٣
- ٢١- إعلان المتهم بميعاد الجلسة ٨٩٤
- ٢٢- مواعيد إعلان خاصة ٨٩٤
- ٢٣- إعلان المتهم بجناية المقيم بالخارج ٨٩٥
- ٢٤- خروج الدعوى من حوزة سلطة التحقيق ٨٩٦

الموضوع	الصفحة
٢٥- إجراء تحقيق تكميلي بعد صدور أمر الإحالة	٨٩٩
٢٦- أمر الإحالة التكميلي	٩٠٢
٢٧- عدم جواز إجراء تحقيق تكميلي بعد حجز الدعوى للحكم	٩٠٢
٢٨- إحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجench	٩٠٣
٢٩- إحالة جنايات الأحداث إلى محكمة خاصة	٩٠٤
٣٠- الطبيعة القانونية لأمر الإحالة	٩٠٦
٣١- قد أوراق التحقيق	٩٠٨
الفصل السادس: الرقابة القضائية على التحقيق الابتدائي	٩١٠
١- أولاً: الرقابة على الأوامر أثناء التحقيق	٩١٠
٢- إستئناف أوامر الإختصاص	٩١٢
٣- إجراءات الطعن في أوامر قاضي التحقيق	٩١٣
٤- المحكمة المختصة بنظر الإستئناف	٩١٤
٥- أثر الطعن بالإستئناف	٩١٤
٦- ثانياً: الرقابة على أوامر التصرف في التحقيق	٩١٦
٧- وجوب تعييب إجراءات التحقيق الابتدائي أمام محكمة الموضوع	٩١٧
الباب الثالث: قيود تحريك الدعوى الجنائية	٩٢١
١- قدمنا أن النيابة العامة هي الجهة الأصلية في تحريك الدعوى الجنائية	٩٢١
٢- الطبيعة القانونية لقيود الدعوى الجنائية	٩٢٢

٩٢٥	الفصل الأول: الشكوى.....
٩٢٥	١- الجرائم التي يتعين تقديم شكوى عنها لتحريك الدعوى الجنائية
٩٢٦	أولاً- الجرائم المشار إليها في قانون الإجراءات الجنائية:
٩٢٨	ثانياً- الجرائم المنصوص عليها في قوانين أخرى:
٩٢٨	١- جريمة السرقة
٩٢٩	٢- المراد بالشكوى
٩٣١	٣- تقديم الشكوى برفع الدعوى المباشرة
٩٣٢	٤- من له حق تقديم الشكوى
٩٣٢	٥- الفرق بين الشكاوي والبلاغ
٩٣٣	٦- تقديم الشكوى بتوكيل خاص
٩٣٤	٧- أهلية المجنى عليه لتقديم الشكوى
٩٣٥	٨- إشتراط صفة معينه في الشاكي
٩٣٦	٩- حالة تعدد المجني عليهم
٩٣٦	١٠- ضد من تقدم الشكوى
٩٣٨	١١- حالة تعدد المتهمين
٩٣٩	١٢- الحكم الخاص بالتعدد في جريمة الزنا
٩٤٠	١٣- الإرتباط بين الجرائم
٩٤١	١٤- حكم الإرتباط البسيط

الموضوع	الصفحة
١٥- حكم الارتباط الذي لا يقبل التجزئة.....	٩٤١
١٦- حكم التعدد الصوري.....	٩٤٤
١٧- حكم جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة وجريمة الزنا.....	٩٤٥
١٨- سلطة النيابة قبل تقديم الشكوى.....	٩٥٠
١٩- سلطة النيابة بعد تقديم الشكوى.....	٩٥٣
٢٠- سقوط الحق في الشكوى.....	٩٥٤
٢١- (١) فوات المدة القانونية.....	٩٥٤
٢٢- (٢) وفاة المجني عليه.....	٩٥٧
٢٣- (٣) حكم خاص بسقوط الحق في الشكوى في جريمة الزنا.....	٩٥٨
٢٤- الحالة الأولى: ارتكاب الزوج المجني عليه جريمة الزنا.....	٩٥٨
٢٥- الحالة الثانية: رضاء الزوج مقدمًا بالزنا.....	٩٦١
٢٦- إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن الشكوى.....	٩٦٢
٢٧- طبيعة التنازل.....	٩٦٣
٢٨- التنازل عن الشكوى والتنازل عن الحق في الشكوى.....	٩٦٣
٢٩- شكل التنازل.....	٩٦٥
٣٠- متى يجوز التنازل.....	٩٦٧
٣١- من له حق التنازل.....	٩٦٧
٣٢- عدم اشتراط صفة معينة في المتنازل.....	٩٦٨

الموضوع	الصفحة
٣٣- سقوط الحق في التنازل	٩٦٩
٣٤- حالة تعدد المتهمين	٩٧٠
٣٥- حالة تعدد المجني عليهم	٩٧٢
٣٦- نطاق التنازل	٩٧٢
٣٧- لا عدول عن التنازل	٩٧٢
٣٨- أثر التنازل	٩٧٣
٣٩- الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل	٩٧٤
٤٠- التنازل ووقف العقوبة	٩٧٤
٤١- أثر التنازل على الدعوى المدنية	٩٧٥
٤٢- جزاء مخالفة أحكام الشكوى	٩٧٦
٤٣- النص في حكم الإدانة على تقديم الشكوى	٩٧٧
الفصل الثاني: الطلب	٩٧٨
١- المراد بالطلب	٩٧٨
٢- وجوب إشمال الطلب علي تاريخ صدوره	٩٨٠
٣- الجرائم التي يتعين تقديم طلب عنها لتحريك الدعوى	٩٨٠
٤- أولاً: الجرائم المشار إليها في قانون الإجراءات الجنائية	٩٨١
٥- ثانياً: الجرائم المشار إليها في قوانين أخرى	٩٨٣
٦- (١) جرائم التهريب الجمركي	٩٨٣

الموضوع	الصفحة
٧- أنواع التهريب الجمركي	٩٨٥
٨- (٢) جرائم تهريب التبغ	٩٨٨
٩- (٣) جرائم الإستيراد	٩٨٨
١٠- (٤) الجرائم الضريبية	٩٩٠
١١- (أ) الضرائب على الدخل	٩٩٠
١٢- (ب) جرائم الدمغة	٩٩٠
١٣- (٥) جريمة العمل في الهيئات الأجنبية	٩٩١
١٤- (٦) جرائم قانون الإستثمار	٩٩١
١٥- (٧) جرائم قانون البنوك وجنح التعامل بالنقد	٩٩٢
١٦- (٨) جرائم التهريب من رسوم التوثيق والشهر	٩٩٢
١٧- جرائم قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	٩٩٣
١٨- نصت المادة ١٦	٩٩٣
١٩- ممن يقدم الطلب	٩٩٣
٢٠- تعليق سلطة تقديم الطلب في بعض الأحوال	٩٩٥
٢١- شكل الطلب	٩٩٦
٢٢- ليس للطلب مدة معينة	٩٩٨
٢٣- تقديم الطلب والإجابة فيه	٩٩٨
٢٤- سلطة النيابة قبل تقديم الطلب	١٠٠١

الموضوع	الصفحة
٢٥- لا أثر لحالات التلبس في جرائم الطلب	١٠٠٣
٢٦- تفتيش رجال الجمارك قبل تقديم الطلب	١٠٠٨
٢٧- سلطات النيابة العامة بعد تقديم الطلب	١٠٠٩
٢٨- تقديم الطلب لا تتحرك به الدعوى الجنائية	١٠١٢
٢٩- الأثر العيني للطلب	١٠١٣
٣٠- حدود الأثر العيني للطلب	١٠١٤
٣١- التنازل عن تقديم الطلب	١٠١٦
٣٢- التنازل عن الطلب	١٠١٦
٣٣- أثر التنازل عن الطلب	١٠١٨
٣٤- النص في حكم الإدانة على تقديم الطلب	١٠١٩
الفصل الثالث: الإذن	١٠٢١
١- حالات تقييد تحريك الدعوى بالحصول على إذن	١٠٢١
٢- ونصت المادة ٧/٩٥	١٠٢٣
٣- المراد بالإذن	١٠٢٤
٤- عدم جواز التنازل عن ضرورة الإذن	١٠٢٤
٥- النطاق الشخصي للحصانة	١٠٢٥
٦- كيفية صدور الإذن	١٠٢٥
٧- ويتعين أن يصدر الإذن من المجلس	١٠٢٧

الموضوع	الصفحة
٨- طبيعة الحصانة النيابية والقضائية	١٠٢٩
٩- سلطة النيابة العامة قبل صدور الإذن	١٠٢٩
١٠- حدود الإذن	١٠٣١
١١- أحكام الإذن فيما يتعلق بالحصانة النيابية	١٠٣٢
١٢- الحصانة النيابية وحالات التلبس بالجريمة	١٠٣٥
١٣- أحكام الإذن فيما يتعلق بالحصانة القضائية	١٠٣٥
١٤- عدم إختصاص الرقابة الإدارية بالتحريات عن القضاة	١٠٣٨
١٥- مدى تسبب الأمر بتسجيل أحاديث القاضي	١٠٤٠
١٦- وتأسيساً على الطابع الشخصي للإذن علي عكس الشكاوي والطلب	١٠٤٢
١٧- الهيئة المختصة بمحاكمة القاضي	١٠٤٢
١٨- الحصانة القضائية وحالة التلبس بالجريمة	١٠٤٤
١٩- إختلاف الإذن والطلب عن الشكوى في أسباب سقوط الحق	١٠٤٤
٢٠- إختلاف الإذن عن الشكوى والطلب في عدم جواز الرجوع فيه	١٠٤٥
٢١- عدم التقيد بالشكوى والطلب في جرائم الجلسات	١٠٤٥
٢٢- تزامن القيود على جريمة واحدة	١٠٤٧
٢٣- النص في حكم الإدانة على مراعاة القيد	١٠٤٧
٢٤- جزاء مخالفة أحكام الشكوى والطلب والإذن	١٠٤٨

الموضوع	الصفحة
الباب الرابع: تحريك الدعوى الجنائية بغير إرادة النيابة العامة	١٠٥٣
١- تهديد	١٠٥٣
الفصل الأول: تحريك الدعوى الجنائية ضد رئيس الجمهورية والوزراء	١٠٥٤
٢- حصانة رئيس الدولة	١٠٥٤
أولاً: تحريك الدعوى الجنائية ضد رئيس الجمهورية	١٠٥٤
ثانياً: تحريك الدعوى الجنائية ضد الوزراء	١٠٥٧
الفصل الثاني: تحريك الدعوى الجنائية من المضرور من الجريمة أو الدعوى	
المباشرة	١٠٦٠
١- أساس فكرة الدعوى المباشرة	١٠٦٠
٢- نظام الدعوى المباشرة مكمل لسلطة النيابة العامة	١٠٦٣
٣- السلطة التي يقبل الإدعاء المباشر أمامها	١٠٦٤
٤- من له حق رفع الدعوى المباشرة	١٠٦٤
٥- جواز إنتقال الحق في التعويض إلى الغير	١٠٦٩
٦- الضرر ثابت وواقع	١٠٦٩
٧- شروط قيام الحق في الدعوى المباشرة	١٠٧٠
٨- أشرتت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية	١٠٧١
٩- الحل إذا تبينت محكمة الجنج أن الجريمة جنائية	١٠٧٣
١٠- إستثناء بعض الجنج والمخالفات من الإدعاء المباشر	١٠٧٥

الموضوع	الصفحة
١١- مفهوم الموظف العام في حكم المادة ٢٣٢ إجراءات	١٠٧٨
١٢- إتهامات محكمة النقض في مفهوم الموظف العام	١٠٧٩
١٣- حكم العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة	١٠٨٠
١٤- حكم المكلفين بخدمة عامة والعاملين بشركات القطاع العام	١٠٨٢
١٥- حكم العاملين بشركات قطاع الأعمال العام	١٠٨٤
١٦- حكم العاملين في المؤسسات الصحفية القومية	١٠٨٥
١٧- علاقة الجريمة بالوظيفة	١٠٨٥
١٨- أثر مخالفة المادة ٣/٢٣٢ ثانيًا في تقادم الدعوى:	١٠٨٨
١٩- (ثانيًا) عدم سبق تحريك الدعوى الجنائية في الجنحة أو المخالفة	١٠٨٩
٢٠- الأولى: رفع الدعوى إلى المحكمة بمعرفة النيابة العامة	١٠٩٠
٢١- الثانية: صدور أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى	١٠٩٠
٢٢- حالة صدور أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى لم يعلن به المدعي بالحق المدني	١٠٩٢
٢٣- حجية الأمر بالألا وجه من النظام العام	١٠٩٣
٢٤- حالة بدء النيابة التحقيق دون أن تنتهي منه	١٠٩٤
٢٥- حالة من إصابه ضرر من الجريمة دون أن يدعي مدنيًا في التحقيق	١٠٩٥
٢٦- (ثالثًا) أن تكون كل من الدعوى المدنية والدعوى الجنائية أستوفت شروط قبولها	١٠٩٧
٢٧- (ب) أن تكون الدعوى الجنائية محل الإدعاء المباشر مقبولة	١١٠٥

الموضوع	الصفحة
٢٨- كيفية رفع الدعوى المباشرة	١١٠٩
٢٩- آثار تحريك الدعوى المباشرة	١١١٢
٣٠- دور المدعي المدني بعد تحريك الدعوى المباشرة	١١١٣
٣١- ترك المدعي المدني لدعواه المدنية	١١١٤
٣٢- أثر ترك الدعوى المدنية	١١١٤
٣٣- المسؤولية عن الإدعاء المدني أمام المحكمة الجنائية	١١١٦
الفصل الثالث: تحريك الدعوى الجنائية بمعرفة المحاكم	١١١٩
١- مبدأ الفصل بين سلطتي الإتهام والحكم	١١١٩
٢- (أولاً) حق محكمتي الجنايات والنقض في التصدي	١١٢٠
٣- نطاق التصدي	١١٢٣
٤- كيف يتم التصدي	١١٢٦
٥- شروط التصدي	١١٢٨
٦- أثر التصدي	١١٣١
٧- (٢) حق محكمة النقض في التصدي	١١٣٢
٨- إحالة بشأن نطاق التصدي على ما هو مقرر لمحكمة الجنايات	١١٣٢
٩- شرط تصدى محكمة النقض	١١٣٣
١٠- تتمثل الصورة الثانية من صوري الخروج	١١٣٥
١١- المحاكم الجنائية: يشترط وقوع الأفعال في الجلسة	١١٣٥

الموضوع	الصفحة
١٢- نطاق التصدي في جرائم الجلسات.....	١١٣٦
١٣- (١) الإخلال بنظام الجلسة.....	١١٣٦
١٤- (٢) الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات.....	١١٣٩
١٥- جرائم الجلسات أمام المحاكم المدنية.....	١١٤٢
١٦- إستثناء جرائم المحامين بالجلسة.....	١١٤٤
الباب الخامس: إنقضاء الدعوى الجنائية.....	١١٤٩
١- تنشأ سلطة المجتمع في العقاب بمجرد وقوع الجريمة.....	١١٤٩
٢- أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية.....	١١٤٩
الفصل الأول: بدائل الدعوى الجنائية.....	١١٥١
المبحث الأول: إنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح.....	١١٥٣
١- فكرة الصلح.....	١١٥٣
٢- نطاق الصلح الجنائي.....	١١٥٥
٣- أهمية نظام الصلح.....	١١٦٨
٤- الطبيعة القانونية للصلح الجنائي.....	١١٦٨
٥- أطراف الصلح.....	١١٧٠
٦- المجني عليه كطرف في الصلح.....	١١٧٠
٧- شروط الصلح الجنائي.....	١١٧٢
٨- آثار الصلح.....	١١٧٩

الموضوع	الصفحة
٩- لا أثر للصلح على الجرائم المرتبطة.....	١١٨٦
١٠- إنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح يلتقي مع الحكم بالبراءة.....	١١٨٧
١١- لا أثر للصلح على الدعوى المدنية.....	١١٨٧
المبحث الثاني: الأمر الجنائي.....	١١٨٨
١- تعريفه.....	١١٨٨
٢- نظام الأمر الجنائي.....	١١٨٩
٣- نطاق الأمر الجنائي.....	١١٩٠
٤- الطبيعة القانونية للأمر الجنائي.....	١١٩٠
٥- سلطة إصدار الأمر الجنائي.....	١١٩١
٦- الأحوال التي يجوز للقاضي إصدار الأمر فيها.....	١١٩٢
٧- الأحوال التي تختص النيابة بإصدار الأمر فيها.....	١١٩٣
٨- إجراءات إصدار الأمر الجنائي.....	١١٩٥
٩- رفض إصدار الأمر الجنائي.....	١١٩٨
١٠- الرقابة على الأمر الجنائي الصادر من النيابة.....	١٢٠٣
١١- عدم قبول الأمر الجنائي.....	١٢٠٣
١٢- حجية الأمر الجنائي.....	١٢٠٨
١٣- الأشكال في تنفيذ الأمر الجنائي.....	١٢٠٨
١٤- الإشكال في تنفيذ الأمر الجنائي الصادر من النيابة.....	١٢٠٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الأسباب العادية لإنقضاء الدعوى الجنائية.....	١٢١١
المبحث الأول: التقادم.....	١٢١٢
١- مفهوم التقادم.....	١٢١٢
٢- تقادم الدعوى الجنائية وتقادم العقوبة.....	١٢١٣
٣- أساس التقادم.....	١٢١٣
٤- تقدير نظام التقادم.....	١٢١٦
٥- مدد التقادم.....	١٢١٧
٦- جرائم لا تخضع لنظام التقادم.....	١٢٢٠
٧- بدء سريان مدة التقادم.....	١٢٢٤
٨- تراخي بدء مدة التقادم.....	١٢٢٤
٩- كيفية حساب مدد التقادم.....	١٢٢٦
١٠- حساب مدة التقادم في الجرائم الوقتية.....	١٢٢٧
١١- حساب مدة التقادم في الجرائم المتتابعة.....	١٢٢٩
١٢- حساب مدة التقادم في الجرائم المستمرة.....	١٢٣٠
١٣- بدء مدة التقادم في جرائم الإعتياد.....	١٢٣٣
١٤- إنقطاع مدة التقادم.....	١٢٣٤
١٥- ماهية الإجراءات القاطعة للمدة.....	١٢٣٥
١٦- خضوع الأحكام غير الباتة لتقادم الدعوى.....	١٢٤٣

الموضوع	الصفحة
١٧- الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية	١٢٤٣
١٨- إجراءات غير قاطعة للتقادم	١٢٤٥
١٩- نطاق الإنقطاع بالنسبة للجرائم:	١٢٥٤
٢٠- نطاق الإنقطاع بالنسبة للأشخاص	١٢٥٨
٢١- لا وقف لتقادم الدعوي	١٢٦٠
٢٢- لا إنقطاع لمدة تقادم العقوبة ولكنها تقبل الوقف فقط	١٢٦١
٢٣- إثبات التقادم	١٢٦٣
٢٤- تقرير النيابة بإنقضاء الدعوي بالتقادم	١٢٦٤
٢٥- طبيعة قواعد التقادم	١٢٦٤
٢٦- آثار التقادم	١٢٦٦
٢٧- أثر تقادم الدعوي الجنائية على الدعوي المدنية	١٢٦٧
المبحث الثاني: العفو الشامل	١٢٧٠
١- تمهيد	١٢٧٠
٢- أثر العفو الشامل على الدعوي الجنائية	١٢٧١
٣- أثر العفو الشامل على المساهمين في الجريمة	١٢٧٢
٤- أثر العفو الشامل على الدعوي المدنية	١٢٧٢
٥- إلغاء النص الجنائي	١٢٧٣

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: وفاة المتهم.....	١٢٧٥
١ - أثر وفاة المتهم على الدعوى الجنائية.....	١٢٧٥
٢ - أثر الحكم بإنقضاء الدعوى والمتهم حي.....	١٢٧٨
٣ - أثر الحكم في الدعوى رغم وفاة المتهم.....	١٢٧٩
٤ - أثر الحكم بإنقضاء الدعوى بالنسبة لغير المتوفى.....	١٢٨٠
٥ - لا أثر لوفاة المتهم على الدعوى المدنية.....	١٢٨٠
المبحث الرابع: قوة الحكم البات.....	١٢٨٣
١ - قوة الأمر المقضي.....	١٢٨٤
٢ - قوة الأمر المقضي وحجية الحكم.....	١٢٨٥
٣ - تبرير قوة الحكم البات في إنهاء الدعوى الجنائية.....	١٢٨٧
٤ - قوة الأحكام المعينة.....	١٢٨٧
٥ - التكييف القانوني لقوة الحكم البات.....	١٢٨٩
٦ - شروط قوة الحكم البات في إنهاء الدعوى الجنائية.....	١٢٨٩
٧ - قرارات سلطة الإتهام.....	١٢٩٣
٨ - حجية الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى.....	١٢٩٤
٩ - حجية الأمر الجنائي.....	١٢٩٥
١٠ - ثانيًا: أن يكون الحكم فاصلاً في موضوع الدعوى بالإدانة أو البراءة.....	١٢٩٥
١١ - ثالثًا: أن يكون الحكم باتاً.....	١٢٩٨

الموضوع	الصفحة
١٢- الحجية لمنطوق الحكم.....	١٣٠١
١٣- لا حجية إلا لما كان لازماً للفصل في الدعوى.....	١٣٠٤
١٤- آثار قوة الأمر المقضي.....	١٣٠٥
١٥- الآثار الإيجابية للحكم البات.....	١٣٠٥
١٦- الآثار السلبية للحكم البات.....	١٣٠٥
١٧- شروط الدفع بقوة الأمر المقضي.....	١٣٠٦
١٨- (أولاً) وحدة الموضوع:.....	١٣٠٨
١٩- (ثانياً) وحدة الأطراف:.....	١٣١٠
٢٠- حجية أحكام البراءة الموضوعية.....	١٣١٣
٢١- (ثالثاً) وحدة السبب (الواقعة).....	١٣١٦
٢٢- الجرائم المرتبطة ووحدة السبب.....	١٣٢٤
٢٣- الجرائم المستمرة ووحدة السبب.....	١٣٢٧
٢٤- الجرائم المتتابعة ووحدة السبب.....	١٣٢٩
٢٥- الدفع بقوة الأمر المقضي من النظام العام.....	١٣٣٢
٢٦- حجية الأحكام تعلو على إعتبرات النظام العام.....	١٣٣٤
القسم الثاني: إجراءات المحاكمة الجنائية.....	١٣٣٧
١- أهمية مرحلة المحاكمة.....	١٣٣٧

الموضوع	الصفحة
الباب الأول: ضمانات المحاكمة الجنائية	١٣٤١
١- حق الدفاع	١٣٤١
الفصل الأول: مقومات القاضي الطبيعي	١٣٤٢
١- تقسيم	١٣٤٢
المبحث الأول: إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها	١٣٤٤
١- إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها بنص قانوني	١٣٤٤
٢- وجوب أن تكون المحكمة دائمة	١٣٤٧
٣- وجوب أن تكون المحكمة قائمة قبل وقوع الجريمة	١٣٤٨
المبحث الثاني: تعيين القاضي الطبيعي وضمائنه	١٣٤٩
١- تقسيم	١٣٤٩
المطلب الأول: شروط تعيين القاضي الطبيعي	١٣٤٩
٢- تعيين القضاة طبقاً للقواعد العامة	١٣٤٩
٣- نظام المحلفين	١٣٥١
٤- عيوب نظام المحلفين	١٣٥٤
المطلب الثاني: ضمانات القاضي الطبيعي	١٣٥٥
١- بينا أن من شروط القاضي الطبيعي أن تكون له ضمانات تضمن له أداء عمله على أحسن وجه	١٣٥٥
٢- (أولاً) إستقلال القضاء	١٣٥٦

الموضوع	الصفحة
٣- إستقلال القضاء والسلطة التنفيذية.....	١٣٥٦
٤- إستقلال القضاء والرأي العام.....	١٣٥٩
٥- إستقلال القضاء عن الأفراد.....	١٣٦٠
٦- مخاصمة القضاة.....	١٣٦١
٧- (ثانيًا) حياد القاضي.....	١٣٦٢
الفصل الثاني: المساواة أمام القضاء الجنائي.....	١٣٦٥
١- مفهوم المساواة أمام القضاء الجنائي.....	١٣٦٥
٢- التمييز الإيجابي.....	١٣٦٧
٣- التمييز السلبي.....	١٣٦٩
قائمة المحتويات.....	١٣٧٥



شرح

القواعد العامة للإجراءات الجنائية

الدكتور

عبد الرؤوف مهدي

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

الحائز على جائزة الجامعة التقديرية في العلوم القانونية

نائب رئيس جامعة المنصورة السابق

المحامي لدى محكمة النقض

الجزء الثاني

طبعة ٢٠٢٤

الناشر

دار الفكر والقانون

٢١ ش السعيد الشرقاوي - حي الجامعة

أمام القرية الأوليمبية - المنصورة

٠١٠٠٦٠٥٧٢٦٨

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٢٦ ش شريف - وسط البلد - القاهرة

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماتاً.

اسم الكتاب: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية

تأليف: الدكتور/ عبد الرؤوف مهدي

٢٠٢٤

الطبعة:

٥٠٢٠

رقم الإيداع:

٩٧٨-٩٧٧-٨٦٥٣٢-٢٧-٥

الترقيم الدولي:

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني: تنظيم القضاء الجنائي المصري	٩
١- أن هدف الإجراءات الجنائية بصفة أساسية	١٠
الفصل الأول: المحاكم الجنائية العادية	١٢
١- القضاء الجنائي والقضاء المدني	١٢
المبحث الأول: تشكيل المحاكم الجنائية العادية	١٤
١- تشكل أي محكمة جنائية من قضاة المحكمة وممثل للنيابة العامة وكاتب للجلسة يطلق عليه اسم أمين السر	١٤
٢- (أولاً) قضاة المحكمة	١٤
٣- عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى	١٦
٤- رد القضاة Recusation	٢٢
٥- المحكمة المختصة بطلب الرد	٢٣
٦- إجراءات طلب الرد والحكم فيه	٢٤
٧- والواقع أنه لا يوجد فارق بين أسباب عدم صلاحية القاضي وأسباب رده	٣١
٨- ومن جهة أخرى	٣٤
٩- دعوى مخاصمة القاضي	٣٦
١٠- (ثانيًا) تمثيل النيابة العامة	٣٩
١١- (ثالثًا) حضور كاتب الجلسة	٣٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: أنواع المحاكم الجنائية العادية	٤٢
١- محكمة الجنح والمخالفات	٤٢
٢- محكمة الجنح والمخالفات المستأنفة	٤٢
٣- محكمة الجنايات	٤٤
٤- غرفة المشورة	٤٦
٥- غرفة المشورة بمحكمة الجنايات	٤٨
٦- عدم جواز الطعن في قرارات غرفة المشورة	٤٩
٧- محكمة النقض	٤٩
٨- تشكيل المحاكم من النظام العام	٥٠
الفصل الثاني: المحاكم الخاصة	٥١
١- أنواع المحاكم الخاصة	٥١
الفصل الثالث: المحاكم الإستثنائية	٦٢
١- يقصد بالمحاكم الإستثنائية	٦٢
٢- حظر دستوري بوجود محاكم إستثنائية	٦٣
٣- أنواعها وتشكيلها	٦٤
٤- إختصاصات محاكم أمن الدولة طوارئ	٦٥
٥- إجراءات الإحالة إلى محاكم أمن الدولة طوارئ والمحاكمة	٦٦
٦- نظام التصديق على الأحكام الصادرة من هذه المحاكم	٦٦

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث: إختصاص القضاء الجنائي	٧٣
١ - الإختصاص الأصلي والإختصاص الإستثنائي	٧٣
الفصل الأول: الإختصاص بنظر الدعوى الجنائية	٧٤
١ - تقسيم	٧٤
المبحث الأول: القواعد العامة للإختصاص	٧٥
٢ - الولاية والإختصاص	٧٥
٣ - سلطة تنظيم الإختصاص	٧٧
٤ - الإختصاص الإستثنائي والإختصاص المشترك	٧٨
٥ - الإختصاص والتوزيع الداخلى للعمل في دوائر المحكمة	٨٠
٦ - المحكمة المختصة بالجنايات	٨٤
المبحث الثاني: أنواع الإختصاص	٨٦
١ - الإختصاص والولاية	٨٦
٢ - الإختصاص الولائي للقضاء الجنائي المصري: مبدأ إقليمية القانون الجنائي	٨٨
٣ - القاعدة العامة في الإختصاص القضائي بالتحقيق والمحاكمة	٨٩
٤ - إستثناءات من قواعد الإختصاص النوعي	٩٦
٥ - (ثانيًا) الإختصاص المشترك	١٠٠
٦ - (٢) الإختصاص المكاني	١٠١
٧ - مكان وقوع جرائم الصحافة والنشر	١٠٤

الموضوع	الصفحة
٨- إستثناءات من قواعد الإختصاص المكاني	١٠٦
٩- (٢) - الإختصاص بالجرائم التي تقع في الخارج	١٠٦
١٠- أثر الحكم بعدم الإختصاص المكاني	١٠٨
١١- (٣) الإختصاص الشخصي	١٠٨
١٢- (أ) إختصاص محكمة الأحداث	١٠٩
١٣- محاكمة الطفل أمام محكمة الجنايات إستثناء	١١٠
١٤- حالات الخروج على الإختصاص الشخصي لمحكمة الأحداث	١١١
١٥- (ب) الإختصاص بجرائم العسكريين	١١٢
١٦- إستثناء الجرائم العادية التي يساهم فيها مدنيون خارج الأماكن العسكرية	١١٥
١٧- إختصاص القضاء العسكري بمحاكمة المدنيين عن جرائم عادية	١١٦
١٨- السلطات العسكرية تقرر الإختصاص	١١٨
المبحث الثالث: إمتداد الإختصاص	١١٩
١- تقسيم	١١٩
المطلب الأول: إختصاص المحاكم الجنائية بنظر المسائل العارضة	١٢٠
٢- قد تعرض للقاضي الجنائي مسائل هي في الأصل لا تدخل في إختصاصه	١٢٠
٣- أنواع المسائل العارضة	١٢٠
٤- للمسائل الفرعية الجنائية	١٢١
٥- مسائل الأحوال الشخصية كمسألة فرعية	١٢٢

الموضوع	الصفحة
٦- المسائل الدستورية كمسألة فرعية	١٢٤
٧- رقابة الإمتناع عن التطبيق	١٢٧
٨- حجية الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا	١٣٠
٩- الإختصاص بالمسائل الأولية	١٣١
١٠- الإختصاص بالمسائل الإدارية العارضة	١٣٣
١١- مسائل الجنسية	١٣٤
١٢- حجية الحكم الصادر في مسألة الجنسية	١٣٦
١٣- إثبات المسائل الأولية	١٣٧
١٤- الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة	١٤٢
١٥- مدى حجية الأحكام غير الجنائية في المسائل الأولية	١٤٣
١٦- الدفع بوقف الدعوى الجنائية إنتظاراً للفصل في مسألة فرعية	١٤٦
١٧- حجية الحكم الجنائي الصادر في المسألة الأولية	١٤٧
المطلب الثاني: الإختصاص بنظر الجرائم المرتبطة	١٤٩
١- المقصود بالجرائم المرتبطة المستثناء من الإختصاص	١٤٩
٢- تقرير الارتباط بين الجرائم	١٥١
٣- الحكم الإجرائي للجرائم المرتبطة	١٥٣
٤- أثر الارتباط في الإختصاص المكاني	١٥٦
٥- أثر الارتباط في الإختصاص النوعي	١٥٦

الموضوع	الصفحة
٦- أثر الارتباط في الاختصاص الشخصي	١٥٨
٧- أثر الارتباط في اختصاص المحاكم الخاصة دون غيرها	١٦٠
المبحث الرابع: الدفع بعدم الاختصاص	١٦٢
١- البحث في الاختصاص	١٦٢
٢- الاختصاص الجنائي من النظام العام	١٦٢
٣- أثر الحكم بعدم الاختصاص	١٦٧
٤- إعادة الدعوى إلى النيابة	١٦٨
٥- الدفع بعدم الاختصاص أمام محكمة النقض	١٦٩
٦- بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة	١٧٠
المبحث الخامس: تنازع الاختصاص	١٧١
١- التنازع السلبي	١٧١
٢- التنازع الإيجابي	١٧٢
٣- شروط قيام التنازع في الاختصاص	١٧٢
٤- الجهة المختصة بالفصل في التنازع	١٧٤
٥- إجراءات الفصل في تنازع الاختصاص	١٧٩
الفصل الثاني: الاختصاص بالدعوى المدنية التابعة	١٨٢
١- الاختصاص الإستثنائي للمحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية	١٨٢
٢- مبررات نظر الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي	١٨٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: الضرر سبب الدعوى المدنية التابعة	١٩٠
١- ضرورة توافر الضرر	١٩٠
٢- الضرر المادي والضرر الأدبي	١٩٠
٣- شروط الضرر	١٩٢
٤- واجب المحكمة عند تخلف شرط من شروط الضرر	٢٠١
٥- بطلان شرط الإعفاء من المسؤولية المترتبة على الجريمة	٢٠٢
المبحث الثاني: التعويض موضوع الدعوى المدنية	٢٠٤
١- التعويض دون غيره	٢٠٤
٢- أنواع التعويض	٢٠٥
٣- التعويض التقدي	٢٠٦
٤- التعويض المؤقت والتعويض الشامل	٢٠٧
٥- الرد	٢٠٩
٦- مصاريف الدعوى المدنية	٢١١
٧- مصاريف الدعوى الجنائية	٢١٣
المبحث الثالث: أطراف الدعوى المدنية التابعة	٢١٥
١- تقسيم	٢١٥
المطلب الأول: المدعي في الدعوى المدنية	٢١٥
٢- نصت المادة ٢٥١	٢١٥

الموضوع	الصفحة
٣- الإدعاء المدني للشخص المعنوي	٢١٧
٤- أهلية المدعى المدني	٢١٨
٥- إنتقال الحق في رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية	٢١٩
٦- وفاة المدعي بالحق المدني قبل الفصل في الدعوى	٢٢١
٧- وفاة المدعي بالحق المدني بعد الحكم ابتدائيًا بالتعويض	٢٢٢
٨- شروط إنتقال الحق في التعويض عن الضرر الأدبي إلى الورثة	٢٢٢
المطلب الثاني: المدعى عليه في الدعوى المدنية التابعة	٢٢٣
١- (١) المتهم	٢٢٣
٢- (٢) المسئول عن الحقوق المدنية	٢٢٥
٣- (أ) مسئولية متولى الرقابة	٢٢٥
٤- (ب) مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة	٢٢٧
٥- أساس المسئولية المفترضة للمتبوع	٢٢٨
٦- جريمة التابع حال تأديته وظيفته أو بسببها	٢٣٠
٧- التكييف القانوني لمركز المسئول عن الحقوق المدنية	٢٣٣
٨- إدخال المسئول عن الحقوق المدنية وتدخله في الدعوى	٢٣٤
٩- إرتباط مسئولية المتبوع بمسئولية التابع	٢٣٧
١٠- رجوع المسئول عن الحقوق المدنية على المتهم	٢٣٨
١١- شركة التأمين تأخذ حكم المسئول عن الحقوق المدنية	٢٣٨

الموضوع	الصفحة
١٢- التضامن بين المسؤولين عن دفع التعويض	٢٣٩
١٣- إنتقال الإلتزام بالتعويض	٢٤٢
المبحث الرابع: المدعي المدني بين المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية	٢٤٣
١- الخيار بين المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية	٢٤٣
٢- قيود حق إختيار المحكمة الجنائية	٢٤٣
٣- حالة إختيار المحكمة الجنائية أولاً	٢٤٣
٤- حال إختيار المحكمة المدنية أولاً	٢٤٥
٥- الدفع بسبق إختيار المحكمة المدنية ليس من النظام العام	٢٤٩
المبحث الخامس: نظر الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي	٢٥٠
١- الجهات التي يجوز الإدعاء مدنيًا أمامها	٢٥٠
٢- الأحوال التي لا يجوز فيها الإدعاء المدني أمام القضاء الجنائي	٢٥٤
٣- عدم جواز الإدعاء المدني أثناء تحديد الحبس الإحتياطي	٢٥٦
٤- قيود قبول الإدعاء المدني: عدم تأخير الفصل في الدعوى الجنائية	٢٥٧
٥- كيفية الإدعاء مدنيًا	٢٥٨
٦- للمدعي المدني صفة الخصم في الدعوى المدنية	٢٥٩
٧- سماع المدعي المدني كشاهد	٢٦١
٨- سداد رسوم الدعوى المدنية	٢٦٢
٩- تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية	٢٦٤

الموضوع	الصفحة
١٠- هل يجوز الحكم بالتعويض المدني من المحكمة الجنائية رغم القضاء بالبراءة	٢٧٠
١١- الإستثناءات الواردة على قاعدة التبعية	٢٧٣
١٢- ترك المدعي المدني لدعواه	٢٨٤
١٣- الترك الحكمي للدعوى المدنية	٢٨٥
١٤- آثار ترك المدعي المدني لدعواه	٢٨٧
١٥- أثر مساهمة المضرور في الجريمة على الإدعاء المدني	٢٩١
١٦- عدم تقادم الدعوى المدنية في جرائم معينة	٢٩٤
١٧- الحكم في الدعوى المدنية التابعة	٢٩٥
١٨- وجوب إيداع الحكم الصادر في الدعوى المدنية خلال ثلاثين يومًا	٢٩٧
١٩- أثر إقتضاء المضرور من الجريمة تعويضًا إتفاقيًا:	٢٩٨
٢٠- الحكم بإلزام متهم واحد بتعويض كل الضرر	٢٩٩
٢١- نقض الحكم المدني يميز نقض الحكم الجنائي:	٢٩٩
٢٢- جزاء مخالفة قاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية	٣٠٠
٢٣- إغفال الفصل في الدعوى المدنية التابعة	٣٠٠
٢٤- أثر الحكم غير الجنائي أمام القضاء الجنائي	٣٠٠
٢٥- تنفيذ الحكم بالتعويض لغير الحكومة بالإكراه البدني:	٣٠٢
٢٦- طبيعة الدعوى المدنية التابعة	٣٠٥

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: نظر الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء المدني.....	٣٠٧
١- الصلة بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المنظورة أمام المحكمة المدنية:.....	٣٠٧
المطلب الأول: تأثير الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية.....	٣٠٨
٢- قاعدة الجنائي يوقف المدني.....	٣٠٨
٣- إستثناء حالة جنون المتهم.....	٣١٠
٤- لا يجوز وقف الدعوى الجنائية لمسألة مدنية.....	٣١١
المطلب الثاني: تأثير الحكم الجنائي على الدعوى المدنية.....	٣١٢
١- حجية الحكم الجنائي أمام القضاء غير الجنائي.....	٣١٢
٢- حكمة الحجية.....	٣١٤
٣- شرط الحجية.....	٣١٥
٤- أن يكون فاصلاً في موضوع الدعوى.....	٣١٦
٥- نطاق الحجية.....	٣١٧
٦- مساهمة غير المتهم في إرتكاب الجريمة أو في إحداث الضرر.....	٣٢٢
٧- حجية الجنائي على المدني من النظام العام.....	٣٢٦
٨- تقادم الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة والمنظورة أمام المحكمة المدنية.....	٣٢٦
الباب الرابع: التحقيق النهائي.....	٣٣١
١- تمهيد.....	٣٣١
الفصل الأول: حدود الدعوى أمام المحكمة.....	٣٣٢
١- قاعدة تقيد المحكمة بحدود الدعوى.....	٣٣٢

الموضوع	الصفحة
٢- الأصل التاريخي للقاعدة	٣٣٣
٣- المبررات العلمية للقاعدة	٣٣٤
٤- مبرر مبدأ حياد القاضي	٣٣٥
٥- الجهة التي تضع حدود الدعوى أمام المحكمة	٣٣٧
٦- البيانات المحددة لحدود الدعوى أمام المحكمة	٣٣٨
٧- التقيد بالحدود الشخصية للدعوى	٣٣٩
٨- التقيد بالحدود العينية للدعوى	٣٤٠
٩- حظر عقاب المتهم عن وقائع جديدة	٣٤١
١٠- ما لا يعد خروجاً على قاعدة تقيد المحكمة بحدود الدعوى	٣٤٤
١١- سلطة المحكمة في حدود الدعوى	٣٤٧
١٢- (أولاً) تغيير الوصف القانوني للواقعة	٣٤٨
١٣- إلزام المحكمة بتقصي أوصاف الفعل	٣٥٠
١٤- (ثانياً) سلطة تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة	٣٥١
١٥- المحكمة المختصة بتعديل التهمة	٣٥٢
١٦- (ثالثاً) تصحيح الخطأ المادي	٣٥٣
١٧- إلزام المحكمة بتنبيه المتهم	٣٥٣
١٨- نقد جواز المحاكمة عن وقائع جديدة بشرط تنبيه المتهم	٣٥٥
١٩- كيفية تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة	٣٥٩

الموضوع	الصفحة
٢٠- تناول الواقعة في التحقيقات لا يغني عن تنبيه المتهم	٣٦٠
٢١- وجوب تنبيه المتهم في حالة تغيير الوصف	٣٦١
٢٢- حدود الدعوى أمام محكمة الإعادة في حالة إغفال المحكمة الفصل فيما هو	
معروض عليها في الدعوى الجنائية أو المدنية	٣٦٣
الفصل الثاني: الأصول العامة للمحاكمات الجنائية	٣٦٦
١- (أولاً) علانية المحاكمة	٣٦٦
٢- تصوير المحاكمة وإجراء التسجيلات بالجلسة ونقل الصحافة والتلفزيون لها	٣٦٧
٣- العلانية بالنسبة للخصوم	٣٧١
٤- تقرير سرية الجلسة	٣٧١
٥- حظر نشر ما يدور في الجلسات السرية	٣٧٣
٦- صدور الحكم في جلسة علنية	٣٧٤
٧- (ثانياً) شفوية المرافعة	٣٧٥
٨- إستثناءات من مبدأ شفوية المحاكمة	٣٧٧
٩- مبدأ المواجهة في المحاكمة	٣٧٨
١٠- (ثالثاً) تدوين إجراءات المحاكمة	٣٨١
١١- الأصل أن الإجراءات قد روعيت	٣٨٣
الفصل الثالث: الإجراءات في جلسات المحاكم الجنائية	٣٨٥
١- تقديم	٣٨٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: الإجراءات أمام محاكم المخالفات والجنح	٣٨٦
١- حق الدفاع	٣٨٦
٢- إستعانة المتهم بمدافع في الجنح	٣٨٦
٣- إثبات حضور الخصوم والشهود	٣٨٧
٤- تلاوة التهمة وطلبات الإتهام	٣٨٧
٥- فض إحراز القضية	٣٨٨
٦- حضور المتهم أمام محكمة الجنح	٣٨٩
٧- إستثناء الدعاوى المرفوعة بالطريق المباشر	٣٩٠
٨- إحالة الدعوى من دائرة إلى أخرى بذات المحكمة لا توجب إخطار الغائبين	٣٩١
٩- تغيير هيئة المحكمة لا يوجب إعادة الإجراءات	٣٩٢
١٠- لا تجوز إدانة متهم بأقواله ولا بأقوال محاميه	٣٩٢
١١- تعارض الدفاع بين المتهمين يمنع إستعانتهم بمحام واحد	٣٩٣
١٢- عدم جواز إتخاذ دليل ضد الصحفي من وثائقه	٣٩٤
١٣- إغفال المحكمة طلبًا تمسك به أحد المدافعين ونزل عنه الآخر	٣٩٤
١٤- سماع محامي المتهم بجنحة غير معاقب عليها بالحبس أو محامي المدعي بالحق المدني	٣٩٦
١٥- وجوب حضور محام للمتهم في الجرائم التي يجوز فيها الحكم بالحبس	٣٩٧
١٦- حظر تحليف المتهم اليمين	٣٩٧

الموضوع	الصفحة
١٧- غياب المتهم لا يوقف إجراءات الدعوى بالنسبة لغيره	٣٩٨
١٨- حضور الشهود	٣٩٨
١٩- سماع الشهود	٣٩٩
٢٠- لا يجوز الحكم على أقوال الشاهد قبل سماعها	٤٠١
٢١- ما لا يعد شهادة	٤٠١
٢٢- سماع الخبراء ومناقشتهم	٤٠٢
٢٣- دور المحكمة الإيجابي في تحقيق أدلة الدعوى	٤٠٣
٢٤- جواز إبعاد المتهم من الجلسة	٤٠٤
٢٥- حظر النذب في إجراءات التحقيق النهائي	٤٠٥
٢٦- حظر إستجواب المتهم	٤٠٦
٢٧- الدفع ببطالان إستجواب المتهم	٤٠٩
٢٨- جواز مناقشة المتهم في إقراره	٤١٠
٢٩- دعوى التزوير الفرعية	٤١٠
٣٠- المتهم آخر من يتكلم	٤١٣
٣١- وجوب تمسك المتهم بأنه آخر من يتكلم	٤١٤
٣٢- إقفال باب المرافعة	٤١٥
٣٣- حجز الدعوى للحكم مع مذكرات	٤١٦
٣٤- إعادة الدعوى المرافعة	٤١٨

الموضوع	الصفحة
٣٥- الإجراءات أمام محكمة الجناح المستأنفة	٤١٨
٣٦- الإجراءات أمام محكمة الأحداث	٤٢٠
المبحث الثاني: الإجراءات أمام محاكم الجنايات	٤٢٢
١- الإجراءات الخاصة بمحاكم الجنايات	٤٢٢
٢- ميعاد التكليف بالحضور	٤٢٢
٣- وجود محام لكل متهم بجناية	٤٢٣
٤- وجوب أن يدي المحامي دفاعًا جديدًا	٤٢٦
٥- حق المتهم في تأجيل الدعوى لحضور محاميه الأصيل	٤٢٧
٦- الإدعاء المدني أمام محكمة الجنايات: مدى إلتزامه بنصاب القاضي الجزئي	٤٢٨
٧- إغفال الفصل في الدعوى المدنية أو في بعض إتهامات الدعوى الجنائية	٤٣٠
٨- إجماع الآراء وإستطلاع رأي المفتي عند الحكم بالإعدام	٤٣١
٩- جواز حضور المتهم بجناية أمام المحكمة بوكيل خاص	٤٣٢
١٠- عدم جواز تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية التي قضى بها الحكم الغيابي	٤٣٤
١١- ما ينفذ من الحكم الغيابي الصادر في جناية	٤٣٤
١٢- حرمان المحكوم عليه من التصرف في أمواله وإدارتها	٤٣٥
١٣- إعادة إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات للمتهم الغائب	٤٣٥
١٤- نقد قواعد إعادة المحاكمة في الجنايات	٤٣٨
١٥- مدى جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة في جناية من محكمة الجنايات	٤٤٠

الموضوع	الصفحة
الباب الخامس: الإثبات الجنائي	٤٤٤
١- تعريف الإثبات الجنائي	٤٤٥
الفصل الأول: القواعد العامة للإثبات الجنائي	٤٤٧
١- أهمية قواعد الإثبات	٤٤٧
٢- محل الإثبات الجنائي	٤٤٧
٣- الإثبات الجنائي والإثبات المدني	٤٤٨
٤- دور القاضي في الإثبات الجنائي والإثبات المدني	٤٤٩
الفصل الثاني: حرية الإثبات الجنائي	٤٥٢
١- تطور نظم الإثبات	٤٥٢
٢- نظام حرية الإثبات	٤٥٤
٣- نظام الإثبات الجنائي في القانون المصري	٤٥٥
٤- إحاطة القاضي بالدعوى	٤٦٥
٥- الإقتناع الداخلي للقاضي الجنائي	٤٦٦
٦- الحرية في تقدير أوجه الدفاع الموضوعية وتقدير قوة الدليل	٤٦٧
٧- عدم تقييد القاضي بالدليل الرسمي	٤٦٨
٨- القانون المصري ومبدأ حرية إقتناع القاضي	٤٦٨
٩- لا يكلف إنسان بإثبات براءته	٤٧٠
١٠- إلزام القاضي باليقين القضائي	٤٧١

الموضوع	الصفحة
١١- مفهوم اليقين القضائي	٤٧١
١٢- عناصر اليقين القضائي	٤٧٢
١٣- العنصر الشخصي لليقين القضائي	٤٧٣
١٤- العنصر الموضوعي لليقين القضائي	٤٧٥
١٥- ضرورة العنصر الموضوعي	٤٧٦
الفصل الثالث: قيود حرية الإثبات الجنائي	٤٧٨
١- أن حرية القاضي في تكوين عقيدته	٤٧٨
٢- (أولاً) مشروعية الدليل	٤٧٨
٣- (ثانياً) طرح الدليل للمناقشة	٤٨٢
٤- (ثالثاً) حظر الإلتجاء إلى أدلة معينة: حظر القضاء بعلم القاضي الشخصي:	٤٨٣
٥- حظر توجيه اليمين الحاسمة	٤٨٥
٦- (رابعاً) الإلزام القانوني بأدلة معينة: إثبات جريمة شريك الزانية:	٤٨٦
٧- (خامساً) القوة التدليلية الخاصة لبعض المحاضر والأوراق الرسمية	٤٨٨
٨- محاضر المخالفات	٤٨٩
٩- محاضر الجلسات والأحكام القضائية	٤٩١
١٠- المسائل التي وضع لها القانون تنظيمًا فنيًا معينًا	٤٩٣
١١- إثبات السوابق الجنائية	٤٩٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: وسائل الإثبات الجنائي	٤٩٧
١- الأدلة والدلائل والأمارات	٤٩٧
٢- أنواع الدليل الجنائي	٤٩٨
٣- الأدلة المادية والفنية والأدلة القولية	٤٩٩
٤- الدليل المباشر والدليل غير المباشر	٤٩٩
المبحث الأول: الإثبات بالإعتراف	٥٠١
١- ماهية الإعتراف	٥٠٢
٢- أنواع الإعتراف: القضائي وغير القضائي	٥٠٢
٣- شكل الإعتراف	٥٠٣
٤- الإعتراف في محاضر الشرطة	٥٠٥
٥- مضمون الإعتراف	٥٠٧
٦- إلتزام المتهم الصمت لا يعد إعترافاً	٥١٠
٧- شروط الإعتراف	٥١١
٨- أقوال متهم على متهم آخر	٥١٣
٩- التسليم بالتهمة الصادر من محامي المتهم	٥١٤
١٠- الإعتراف المنقول عن شاهد	٥١٦
١١- (٢) الإدراك والتمييز وقت الأدلاء بالإعتراف	٥١٧
١٢- (٣) توافر حرية الإرادة وقت الإعتراف	٥١٩

الموضوع	الصفحة
١٣- الإكراه المادي	٥٢٠
١٤- أثر القبض والحبس على الإقرار	٥٢١
١٥- الإكراه المعنوي	٥٢٣
١٦- الإكراه بالوعد والإغراء	٥٢٤
١٧- التفاوض مع المتهم على الإقرار	٥٢٥
١٨- الإقرار نتيجة الحيلة	٥٢٥
١٩- التهديد غير المباشر	٥٢٧
٢٠- أثر حضور رجل الشرطة أثناء التحقيق	٥٢٨
٢١- حظر تحليف المتهم اليمين	٥٣٠
٢٢- ما لا ينفي الإكراه	٥٣١
٢٣- علاقة السببية بين التأثير على الإرادة والإقرار	٥٣٤
٢٤- (٤) عدم تولد الإقرار من إجراء باطل	٥٣٥
٢٥- أثر الإقرار	٥٣٩
٢٦- عدم تعارض الإقرار مع باقي الأدلة	٥٤٢
٢٧- سلطة المحكمة في تقدير الإقرار	٥٤٤
٢٨- العدول عن الإقرار وإنكار الإقرار	٥٤٥
٢٩- سلطة المحكمة في تجزئة الإقرار	٥٤٨
٣٠- متى لا تجوز تجزئة الإقرار	٥٤٩

الموضوع	الصفحة
٣١- مدى كفاية الإقرار للحكم بالإدانة	٥٥١
٣٢- رقابة محكمة النقض على تسبب أحكام الإقرار	٥٥٢
٣٣- الدفع بطلان الإقرار	٥٥٥
٣٤- أثر الإقرار على الإعفاء من العقوبة	٥٥٨
المبحث الثاني: الإثبات بالشهادة	٥٦١
١- أهمية الشهادة	٥٦١
٢- ما يتعارض مع صفة الشاهد	٥٦٢
٣- أنواع الشهادة	٥٦٧
٤- كيفية سماع الشهود	٥٧٠
٥- كيفية أداء الشهادة	٥٧١
٦- سماع الشهود في حضور المتهم والمدافع عنه	٥٧٤
٧- واجب المحكمة في سماع الشهود، مبدأ شفوية المرافعة	٥٧٥
٨- التنازل عن سماع الشهود	٥٧٩
٩- التنازل الناتج عن حرج الدفاع	٥٨٠
١٠- تعذر سماع الشاهد	٥٨١
١١- الاعتراض على سماع شهود	٥٨٣
١٢- مدى إلزام محكمة الجناح المستأنفة بسماع الشهود	٥٨٣
١٣- واجبات الشاهد	٥٨٣

الموضوع	الصفحة
١٤- حلف الشاهد اليمين	٥٨٤
١٥- إمتناع الشاهد عن الإجابة أو حلف اليمين	٥٨٥
١٦- أثر عدم حلف الشاهد اليمين	٥٨٥
١٧- سلطة المحكمة في بيان الشهادة	٥٨٧
١٨- لا يجوز للمحكمة مسح الشهادة	٥٨٩
١٩- سلطة المحكمة في تقدير الشهادة	٥٨٩
٢٠- سلطة المحكمة وشهادة فاقد التمييز والإختيار	٥٩١
٢١- لا يجوز الأخذ بشهادة منقولة عن مجهول لم تسمع أقواله	٥٩٣
٢٢- سلطة المحكمة في تجزئة الشهادة	٥٩٤
٢٣- تعدد روايات الشاهد أو عدوله عن شهادته	٥٩٥
٢٤- لا يجوز للمحكمة تقدير الشهادة دون أن تسمعها	٥٩٧
٢٥- سلطة المحكمة والشهود المتميزين	٥٩٧
٢٦- سلطة المحكمة في تقدير الشهادة وتعارضها مع الدليل الفني	٥٩٨
٢٧- سلطة المحكمة وتناقض الشهود	٥٩٨
٢٨- أقوال شهود النفي	٥٩٩
٢٩- بطلان الشهادة	٦٠٠
٣٠- الدفع ببطلان الشهادة	٦٠٢

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: الإثبات بالدليل الفني	٦٠٥
١- التعريف بالدليل الفني وأهميته	٦٠٥
٢- البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي	٦٠٧
٣- الفرق بين الشاهد والخبير	٦٠٨
٤- جواز الجمع بين صفة الشاهد وصفة الخبير	٦٠٩
٥- متى يقدم طلب نذب الخبير	٦٠٩
٦- إجراءات نذب الخبير	٦١١
٧- السلطة التقديرية للمحكمة في نذب الخبراء	٦١٢
٨- متى تلتزم المحكمة بطلب نذب الخبير	٦١٥
٩- تحديد الخبير بالإسم	٦١٨
١٠- حلف الخبير اليمين	٦١٩
١١- إلزام المحكمة بتمكين الخبير من مأموريته	٦٢٠
١٢- طلب مناقشة الخبير	٦٢٠
١٣- سلطة المحكمة في تقدير آراء الخبير	٦٢٢
١٤- التقارير الفنية الإستشارية	٦٢٤
١٥- المحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير	٦٢٥
١٦- تفنيد رأي الخبير	٦٢٦
١٧- وجوب عرض المحكمة اسانيد الخبير	٦٢٧

٦٢٨	١٨- لا تفني شهادة واضع التقرير عن عرض أسانيد التقرير
٦٢٨	١٩- تعذر أداء الخبير مهمته
٦٢٩	المبحث الرابع: الثبات بالقرائن
٦٣٠	١- تعريف القرائن
٦٣١	٢- القرائن القانونية والقرائن القضائية
٦٣١	٣- القرينة القانونية والإفتراضي القانوني
٦٣٢	٤- القرائن والدلائل أو الأمارات
٦٣٣	٥- والقرائن القاطعة والقرائن غير القاطعة
٦٣٤	٦- دور القرائن في الإثبات
٦٣٨	٧- تقدير الإثبات بالقرائن القانونية
٦٤٠	٨- تقدير الإثبات بالقرائن القضائية
٦٤٢	المبحث الخامس: الإثبات بالمعاينة
٦٤٢	١- سلطة المحكمة في الانتقال للمعاينة
٦٤٣	٢- أهمية المعاينة:
٦٤٣	٣- إجراءات إنتقال المحكمة للمعاينة
٦٤٤	٤- إجراء المعاينة في حضور الخصوم
٦٤٧	القسم الثالث: الأحكام القضائية الجنائية وطرق الطعن فيها
٦٥١	الباب الأول: الأحكام القضائية الجنائية
٦٥١	١- تعريف الحكم

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: أنواع الأحكام الجنائية	٦٥٢
١- (أولاً) الأحكام الفاصلة في الموضوع والسابقة على الفصل في الموضوع	٦٥٢
٢- الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع	٦٥٢
٣- الأحكام التمهيدية	٦٥٣
٤- أحكام قطعية	٦٥٣
٥- الأحكام الفاصلة في الموضوع	٦٥٤
٦- (ثانياً) الأحكام الحضورية والأحكام الغيائية	٦٥٥
٧- الحكم الحضورى الإعتبارى	٦٥٧
٨- الحالة الأولى	٦٥٨
٩- الحالة الثانية	٦٥٩
١٠- الحالة الثالثة	٦٥٩
١١- الحالة الرابعة	٦٦٠
١٢- ما يتبع بشأن الحكم الحضورى الإعتبارى	٦٦١
١٣- (ثالثاً) الأحكام الابتدائية والأحكام النهائية والأحكام الباتة	٦٦٢
الفصل الثانى: إصدار الحكم الجنائى و أجزاءه	٦٦٥
١- المداولة	٦٦٥
٢- شروط صحة المداولة: عدم الإشتراك فيها إلا من القضاة الذين سمعوا المرافعة	٦٦٦
٣- القاعدة صدور الحكم بأغلبية الآراء	٦٦٧

- ٤ - أجزاء الحكم ٦٦٨
- المبحث الأول: ديباجة الحكم الجنائي ٦٦٩
- ١ - اسم المحكمة والهيئة التي أصدرت الحكم وتاريخه وأسماء الخصوم ٦٦٩
- ٢ - وجوب أن يصدر الحكم من الهيئة التي سمعت المرافعة ٦٧١
- ٣ - حدود تكملة محضر الجلسة للحكم ٦٧٤
- ٤ - وجوب بيان الواقعة في حكم الإدانة ٦٧٥
- ٥ - بيان مكان الواقعة ٦٧٩
- ٦ - بيان وقت الواقعة ٦٨٠
- ٧ - إختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة ٦٨١
- ٨ - إضطراب الحكم في بيان مكان أو زمان حصول الواقعة ٦٨٢
- ٩ - يجب في بيان الواقعة الإلتزام بالفعل المنسوب للمتهم بالثابت في الأوراق ٦٨٣
- المبحث الثاني: تسبيب الحكم الجنائي ٦٨٥
- ١ - مفهوم تسبيب الحكم والإلتزام بإيراد كل دليل ٦٨٥
- ٢ - إيراد الحكم أقوال الشهود ٦٨٨
- ٣ - وجوب التدليل علي توافر ركني الجريمة المادي والمعنوي ٦٩٠
- ٤ - ضرورة وضوح أسباب الحكم ٦٩٣
- ٥ - تحرير الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات معماه يتساوي مع خلو الحكم من أسبابه ٦٩٤

الموضوع	الصفحة
٦- وجوب وضوح التوقيعات علي الطعون الجنائية	٦٩٥
٧- عدم ضرورة التسبب في الأحكام الشكلية	٦٩٥
٨- لا تجوز الإحالة في تسبب الحكم إلى أسباب حكم منقوض	٦٩٦
٩- بناء الحكم علي عناصر الدعوى	٦٩٦
١٠- تحقيق أدلة الإدانة ليس رهناً بمشينة المتهم	٦٩٧
١١- وجوب بناء الحكم علي أدلة	٦٩٨
١٢- بيان مؤدى الأدلة	٦٩٩
١٣- وجوب بيان المحكمة لمؤدى المستندات المقدمة من المتهم والمؤيدة لدفاعه	٧٠٠
١٤- وجوب بيان الحكم المحاضر التي أعتمد عليها	٧٠٠
١٥- المحكمة غير ملتزمة أن تورد من الأدلة إلا ماله أثر في حكمها	٧٠١
١٦- الإلمام بالواقعة إلماماً شاملاً	٧٠٢
١٧- الأسباب التكميلية	٧٠٣
١٨- الدفوع القانونية وأوجه الدفاع الجوهرية	٧٠٣
١٩- الرد على الدفوع الجوهرية	٧٠٥
٢٠- الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة	٧٠٧
٢١- الدفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش	٧٠٨
٢٢- الدفع بتجارية العلاقة أو مدنيتهما	٧٠٩
٢٣- ضم الدفوع إلى الموضوع	٧١٠

- ٢٤- الرد على أوجه الدفاع الجوهرية ٧١٠
- ٢٥- وجوب إهتمام المحكمة بالمستندات المؤيدة لدفاع المتهم ٧١٢
- ٢٦- الدفع بصدور الإذن بعد القبض والتفتيش ٧١٣
- ٢٧- الرد على طلب إعادة الدعوى للمرافعة ٧١٤
- ٢٨- طلبات الدفاع الجازمة ٧١٥
- ٢٩- ضرورة إبداء الدفاع أمام القاضي ٧١٧
- ٣٠- الدفاع المسطور في أوراق الدعوى ٧١٨
- ٣١- عدول المحكمة عن دفاع قدرت جديته ٧١٩
- ٣٢- التأخير في إبداء الدفاع ٧٢٠
- ٣٣- لا يجوز للمحكمة التدخل في رواية الشاهد ٧٢١
- ٣٤- عدم إلزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ٧٢٢
- ٣٥- خلو الأسباب من التناقض ٧٢٣
- ٣٦- إدانة متهم وتبرئة آخر مع قيام ذات الإعتبارات بالنسبة إليه تناقض ٧٢٥
- ٣٧- التناقض بين الدليل الفني والدليل القولي ٧٢٦
- ٣٨- مبدأ تساند الأدلة في أحكام الإدانة ٧٢٧
- ٣٩- عدم جواز الإستناد إلى دفاع المتهم ولا دفاع محامية لإدانته ٧٢٨
- ٤٠- سلامة إستدلال الحكم ٧٢٩
- ٤١- خضوع محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض عند إفصاحها عن أسباب إطراحها لقول شاهد أو خبير ٧٣٠

الموضوع	الصفحة
٤٢- وجوب المساواة في عناصر الاستدلال بين أدلة الثبوت وأدلة النفي	٧٣١
٤٣- تسبیب الأحكام والسلطة التقديرية للقاضي في إختيار العقوبة	٧٣٢
٤٤- وجوب تسبیب حكم البراءة	٧٣٥
٤٥- عدم إلزام المحكمة بالرد علي أدلة الإتهام	٧٣٨
٤٦- وجوب الإشارة إلى نص قانون العقوبات في الحكم	٧٤٠
٤٧- عدم ذكر مواد القانون في الدعوى المدنية	٧٤٢
٤٨- وجوب النص في حكم الإدانة علي مراعاة قيود الدعوى الجنائية	٧٤٢
المبحث الثالث: منطوق الحكم الجنائي	٧٤٣
١- مفهوم منطوق الحكم	٧٤٣
٢- نطق القاضي بالحكم في جلسة علنية	٧٤٥
٣- لا إلزام بإصدار الحكم في موعد معين	٧٤٥
٤- عدم وجوب حضور الخصوم جلسة النطق بالحكم	٧٤٦
٥- التعارض بين منطوق الحكم ومحضر الجلسة	٧٤٦
٦- عدم جواز إحالة الحكم إلى حكم باطل	٧٤٦
٧- وجوب أن يفصل منطوق الحكم في الطلبات التي تقدم للمحكمة	٧٤٧
٨- أثر النطق بالحكم خروج الدعوى من حوزة المحكمة	٧٤٨
٩- عدم جواز تأويل الحكم بالإستهداء بأسبابه	٧٤٩
١٠- التوقيع على الحكم	٧٤٩

الموضوع	الصفحة
١١- كتابة أسباب حكم الإدانة وموعدها	٧٥١
١٢- تحرير الحكم علي نموذج مطبوع	٧٥٣
١٣- إثبات عدم إيداع الأسباب في الميعاد القانوني	٧٥٣
١٤- دعوي تفسير الحكم	٧٥٥
الباب الثاني: طرق الطعن في الأحكام الجنائية	٧٥٩
١- مفهوم طرق الطعن في الأحكام الجنائية	٧٥٩
٢- عدم جواز الطعن في قرارات المحاكم	٧٦١
٣- عدم جواز الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ	٧٦١
٤- قواعد سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن في الأحكام	٧٦٢
الفصل الأول: القواعد العامة لطرق الطعن في الأحكام	٧٦٦
١- طرق الطعن العادية وطرق الطعن غير العادية	٧٦٦
٢- شروط الطعن في الأحكام	٧٦٧
٣- طعن النيابة العامة وشرط المصلحة	٧٧٣
٤- الأثر النسبي للطعن	٧٧٤
٥- عدم الإضرار بالطاعن	٧٧٥
٦- التنازل عن الطعن والعدول عن التنازل	٧٨٠
٧- وجوب ألا يترتب علي الطعن تنفيذ قدر أكبر من العقوبة المحكوم بها	٧٨١
دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية	٩٦٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الطعن بالمعارضة	٧٨٣
١ - حكمة المعارضة:	٧٨٣
٢ - الأحكام الجائز الطعن فيها بالمعارضة	٧٨٣
٣ - الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث	٧٨٦
٤ - المعارضة في الأحكام الحضورية الإعتبارية	٧٨٧
٥ - لمن الحق في المعارضة	٧٩٠
٦ - نطاق الطعن بالمعارضة	٧٩١
٧ - ميعاد المعارضة	٧٩٢
٨ - لا بديل عن الإعلان	٧٩٢
٩ - عدم جواز قيام المدعي المدني بإعلان الأحكام الجنائية	٧٩٥
١٠ - كيفية الطعن بالمعارضة	٧٩٦
١١ - المحكمة التي تنظر الطعن بالمعارضة	٧٩٦
١٢ - التنازل عن المعارضة والتنازل عن الحق في المعارضة	٧٩٧
١٣ - آثار التقرير بالطعن بالمعارضة	٧٩٨
١٤ - الأثر الأول: عدم جواز تنفيذ الحكم الغيابي	٧٩٨
١٥ - الأثر الثاني: إعادة طرح الدعوى على المحكمة وعدم سقوط الحكم الغيابي	٧٩٩
١٦ - الأثر الثالث: وقف نظر الطعن بالإستئناف	٨٠٠
١٧ - الحكم في المعارضة	٨٠٠

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الطعن بالإستئناف	٨١٠
١- التقاضي علي درجتين	٨١٠
٢- تقدير الطعن بالإستئناف	٨١٢
المبحث الأول: نطاق الإستئناف	٨١٤
١- تمهيد	٨١٤
المطلب الأول: الأحكام التي لا تقبل الطعن بالإستئناف	٨١٤
٢- هناك أحكام لا تقبل الطعن فيها بالإستئناف	٨١٤
٣- (أولاً) الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات	٨١٤
٤- (ثانياً) الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية في جرائم الجلسات	٨١٧
٥- (ثالثاً) الأحكام السابقة على الفصل في الموضوع الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات	٨١٨
٦- إستثناءات القاعدة	٨١٩
٧- عدم جواز الطعن بالإستئناف في الأحكام الصادرة في الإستئناف	٨٢١
المطلب الثاني: الأحكام التي تقبل الطعن بالإستئناف	٨٢٢
١- نصت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ على أنه	٨٢٢
٢- الأحكام الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات	٨٢٣
٣- (أولاً) شروط قبول إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية	٨٢٣

- ٤ - الأحكام الصادرة في الجنب ٨٢٤
- ٥ - الأحكام الصادرة في المخالفات ٨٢٤
- ٦ - الحالة الأولى: إذا طلبت النيابة الحكم بغير الغرامة والمصاريف ٨٢٤
- ٧ - الحالة الثانية: مخالفة القانون أو بطلان في الحكم أو الإجراءات ٨٢٥
- ٨ - الحالة الأولى: صدور حكم علي المتهم بغير الغرامة والمصاريف ٨٢٦
- ٩ - الحالة الثانية: مخالفة القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات ٨٢٧
- ١٠ - (ثانيًا) شروط قبول إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة ٨٢٧
- ١١ - عدم جواز إستئناف المدعي المدني بسبب بطلان الحكم ٨٢٩
- ١٢ - تقدير قيمة الدعوى في حالة تعدد المدعين أو المدعي عليهم ٨٢٩
- ١٣ - مدى إرتباط إستئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالحكم الصادر في
الدعوى الجنائية ٨٣٠
- ١٤ - إستئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة ٨٣٢
- ١٥ - إستئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها ٨٣٢
- المبحث الثاني: إجراءات رفع الإستئناف ٨٣٣
- ١ - تقسيم ٨٣٣
- المطلب الأول: التقرير بالطعن بالإستئناف ٨٣٣
- ٢ - التقرير بالطعن في المحكمة التي أصدرت الحكم ٨٣٣
- ٣ - تحديد جلسة نظر الإستئناف وإعلان الخصوم الآخرين ٨٣٦

- ٤ - المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ٨٣٨
- ٥ - التنازل عن الاستئناف والتنازل عن الحق في الاستئناف ٨٣٩
- المطلب الثاني: ميعاد الاستئناف ٨٤١
- ١ - تحديد ميعاد الاستئناف ٨٤١
- ٢ - إطالة ميعاد رفع الاستئناف ٨٤٢
- ٣ - تحديد بداية ميعاد الاستئناف ٨٥٠
- ٤ - تحديد بداية ميعاد استئناف الأحكام الحضورية ٨٥٠
- ٥ - بداية ميعاد استئناف الأحكام الغيابية والأحكام المعتبرة حضورية ٨٥١
- ٦ - بداية ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة ٨٥٤
- ٧ - كيفية احتساب ميعاد الاستئناف ٨٥٦
- ٨ - عدم القبول جزاء تجاوز ميعاد الاستئناف ٨٥٦
- المطلب الثالث: أثر رفع الاستئناف على التنفيذ ٨٥٧
- ١ - الأثر الواقف للاستئناف ٨٥٧
- ٢ - القاعدة: عدم تنفيذ حكم محكمة أول درجة ٨٥٧
- ٣ - الاستثناءات ٨٥٨
- ٤ - الأحكام التي يجوز الأمر بتنفيذها مؤقتًا ٨٦١
- المبحث الثالث: إجراءات نظر الاستئناف ٨٦٣
- ١ - حضور الخصوم أمام المحكمة الاستئنافية ٨٦٣

الموضوع	الصفحة
٢- التقدم للتنفيذ وسلامة شكل الطعن	٨٦٤
٣- تلاوة تقرير التلخيص	٨٦٤
٤- سماع أقوال الخصوم	٨٦٦
٥- عدم إلزام المحكمة الإستئنافية بإجراء تحقيق	٨٦٧
٦- تقييد المحكمة الإستئنافية بحدود الدعوى أمام محكمة أول درجة	٨٧٠
٧- إغفال محكمة أول درجة الفصل في بعض الوقائع	٨٧٣
٨- تقييد المحكمة الإستئنافية بما ورد في تقرير الإستئناف	٨٧٦
٩- عدم تقييد محكمة الجنح المستأنفة بأسباب الإستئناف	٨٧٨
١٠- تقييد المحكمة الإستئنافية بصفة الخصم المستأنف ومصلحته	٨٧٩
١١- (أولاً) إستئناف النيابة العامة	٨٧٩
١٢- وقف نظر الإستئناف لحين الفصل في معارضة المتهم	٨٨١
١٣- (ثانياً) إستئناف المتهم	٨٨١
١٤- (ثالثاً) إستئناف المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها	٨٨٤
١٥- إستئناف المدعي المدني للحكم بعدم قبول دعواه المباشرة	٨٨٧
المبحث الرابع: الحكم في الإستئناف	٨٩٠
١- الحكم بسقوط إستئناف المحكوم عليه	٨٩٠
٢- الحكم بسقوط إستئناف النيابة العامة	٨٩٣
٣- الفصل في إختصاص المحكمة الإستئنافية	٨٩٤

الموضوع	الصفحة
٤- الفصل في جواز الاستئناف	٨٩٤
٥- الفصل في شكل الاستئناف	٨٩٥
٦- تصدي المحكمة الاستئنافية لنظر الدعوى	٨٩٧
٧- حالات إعادة القضية إلى محكمة أول درجة رغم فصلها في موضوعها	٩٠١
٨- حالات تصدي المحكمة الاستئنافية دون فصل محكمة أول درجة	٩٠٣
٢. تصلي المحكمة الاستئنافية عند نظر إستئناف الحكم	٩٠٤
٩- المداولة في الحكم الاستئنافي	٩٠٦
١٠- تسبيب الحكم بتأييد حكم أول درجة	٩٠٦
١١- الأسباب التكميلية	٩٠٨
١٢- الحكم بإلغاء أو تعديل حكم أول درجة	٩٠٨
١٣- إجماع الآراء عند الحكم بإلغاء حكم البراءة أو الحكم بتشديد العقوبة	٩٠٩
١٤- تسبيب إلغاء حكم البراءة	٩١١
١٥- النص علي إجماع الآراء في منطوق الحكم	٩١٢
١٦- جواز الحكم بتغريم المستأنف	٩١٣
١٧- فقد الحكم الابتدائي أو الاستئنافي	٩١٣
الباب الثالث: تنفيذ الأحكام الجنائية وإشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية	٩١٧
١- القاعدة في تنفيذ الأحكام الجنائية	٩١٧
٢- إستثناء بعض الأحكام	٩١٧

الموضوع	الصفحة
٣- دعوي الإشكال في التنفيذ	٩١٨
٤- دعوي الإشكال في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ	٩٢٠
٥- نوعا الإشكال في التنفيذ	٩٢٢
٦- من له حق رفع الإشكال في التنفيذ	٩٢٣
٧- رفع الإشكال يقطع تقادم الدعوى	٩٢٤
٨- إجراءات رفع الإشكال في التنفيذ	٩٢٥
٩- المحكمة المختصة بنظر الإشكال والفصل فيه	٩٢٥
١٠- نظر دعوي الإشكال	٩٢٧
١١- حضور المستشكل أمام المحكمة	٩٢٨
١٢- الأسباب التي تصلح سبباً للإشكال في التنفيذ	٩٢٨
١٣- أسباب الإشكال الوقي	٩٢٩
١٤- أسباب الإشكال القطعي	٩٢٩
١٥- الحكم في الإشكال	٩٣١
١٦- الطعن في الحكم الصادر في دعوي الإشكال	٩٣٢
قائمة المحتويات	٩٣٧

